# استدراك أخطاء

وقعت بعض الاخطاء سهواً في الكثف رقم ١ الملحق بامر الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٦١ المنشور على الصحيفة ١٠٦ من عدد الجريدة الرسمية ١٥٣١ الصادر بتاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٦١ تصحح كالتالي :

١ ـ يوضع الرقم ( ٨٥٩ ) تحت خانة المتر في عمود المساحة في المكان الخالي في الصحيفة ١٠٧ مقابل القطعة ٩٤٨ .

٢ ـ يشطب الرقم المتري ٩٥١ من آخر الصحيفة ويثبت مكانه الرقم ٢٥١ .

٣ ـ يشطب الرقم المتري ٨١٠ في الصحيفة ١٠٨ ويثبت مكانه الرقم ٨٩٠ .

٤ ـ يشطب رقم القطعة ٢٣٦ من الصحيفة ١٠٩ ويثبت مكانه الرقم ١٢٣٦ .

٥ ـ تحت خانة الجنس في الصحيفة ١٠٩ تستبدل عبارة ( غرف على اسطحها ) بعبارة ( غرفة عدا اسطحها ) .

٣ ـ تحت خانة اسم القرية تشطب ( المفرق حيان ، روبين ، ونيان ) ويوضع مكانها ( حيان رويبض وبنيان ) .

٧ ـ تحت خانة اسم الحي ورقمه يستبدل الرقم ( ٨ ) بالرقم ( ١٧ ) .

٨ ـ تضاف الملكية التالية الى آخر الكشف المذكور :

		4	المساح			
مقدار الحمص	اسم المتصرف	دونم	مار مربع	رقم القطعة	اسم الحوض ورقمه	اسم القرية
٤/١	زكريا يوسف الطاهر	١.	730	44	أم أذينة الجنوبي رقم ٢٠	عمان

عمان : الخميس ١ رمضان سنة ١٣٨٠ هـ ــــ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٦١ م 1000 Iluc

صحيفة	
7 - 1	قانون رقم ( 1 ) لسنة ١٩٦١ « قانون امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون »
414	
111	with the alternative of
***	1 d M a abut t
271	m tol. Mil. is a solution of
***	« ( ° ) « « « قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي » « ( ° ) » « « قانون معدل لقانون المفرقعات »
TTE	adia Vidadi II adda North and Abar and a
720	a left left back and a
451	with the state of
727	« « (٦) » « نظام البريد والطرود البريدية المعدل »
441	 قرار رقم (١) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
714	امر دفاع رقم ( ۹ ) لسنة ۱۹۲۱ اعلان صادر بمقتضى امر الدفاع رقم ( ٥ ) لسنة ۱۹۲۱

الطيمة الوطنية ومكتبتها .. عمان

# خور المسيد للفلك منكر الملكة للفارونية المحائمية

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

المادة ١ \_ يسمى هذا القانون (قانون امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ

المادة ٧ \_ يعتبر اتفاق الامتياز المدرج في ذيل هذا القانون جزءًا منه وصحيحًا لجميع الغايات المقصودة فيه •

المادة ٣ ــ رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والاقتصاد الوطني مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون •

وزبر الداخلية

وزير الاقتصاد الوطني رفيق الحسيني

تم الاتفاق بتاريخ بين وزير الاقتصاد الوطني بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المعروفة فيما يلي بالحكومة بموجب تفويض مجلس الوزراء العالي بقراره ( ) الصادر فريقا أولاء وبين شركة كهرباء لواء عجلون المساهمة المحدودة المثلة

يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الاتفاق المعاني المذكورة أدناه :

ب - تمنّي عبارة (منطقة الامتياز) المنطقة التي تشمل لواء عجلون بحسب التقسيمات الادارية للمملكة الاردنية الهاشمية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٣٣٩ الصادر في ١-٧-١٩٥٧ ويجوز

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

نصادق على القانون الأني ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

# قانون رقم (١) لسنة ١٩٦١

قانون امتياز الكهرباء لمنطقة لواء عجلون

نشره في الجريدة الرسمية •

لمحتين بطسلال

رئيس الوزراء بهجت التلهوني

فلاح المدادحه

بمجلس ادارتها فريقا نانيا على ما يلي :

ـ تعني كلمة (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني .

توسيع المنطقة بقرار من الشركة وتنسيب من وزير الاقتصاد الوطني وموافقة مجلس الوزراء العالمي •

ج \_ تعني كلمة (الشركة) شركة كهرباء لواء عجلون الساهمة المحدودة في أربد وهي صاحبة الاشاز .

د ـ تعني كلمة (المشروع) كل ما هو ضروري لتوليد الكهرباه وتنحويلها وتوريدها وتقلها وتوزيعها وبيمها وشزائها وفق هذا الامنياز كما انها تشمل جميع الموجودات الخاصة بهذه الاشغال غير انها لا تشمل النقود ولا النَّامينات النقدية أو الدَّمم المسجلة في دفاتر الدين •

ه \_ نعبي كلمة (الانشاءات) جميع السدود والخزانات والاقنية والمجاري وجميع الماني المخصصة لمحطات توليد الطاقة الكهر باثبة أو تحويلها وكذلك الارض المقامة عليها هذه الماني والتي تكون ملكا للشركة

و \_ و يعني عبارة (المعدات والألات) جميع الآلات من ميكانيكية وكهربائية وسواها والطوربينات والمولدات والمحولات والماكنات والخطوط والأسلاك والخطوط الارضية والاعمدة وغيرها من الاجهزة والمعدات الضرورية لتوليد الطاقة الكهربائية أو تحويلها أو نقلها أو توزيمها أو توريدها أو بيعها بصورة وافية وجميع العدة وأجهزة القياس غير المستهلكة •

ز \_ تعني كلمني (الشهر والسنة) الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي •

ح \_ ويعتبر المفرد شاملا الجمع ويعتبر الحجمع شاملا المفرد •

منح الامتياز ومدته

تمنح الحكومة الشركة هذا الامتياز لمدة خمسين سنة تبدأ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية لتزويد منطقة الامتياز بحاجتها من الطاقة الكهربائية وفق الشروط المبينة في هذا الامتياز وينجوز في أي وقت قبل انتهاء هذه المدة تمديد الامتياز الى مدة أخرى باتفاق الفريقين وموافقة محلس الوزراء العالمي •

## الاعفاءات ومنبح رخص الاستيراد

تمنح الحكومة الشركة رخص الاستيراد وإذون العملة لاجل استيراد الآلات والمعدات والادوات وجميع ما تحتاج استيراده لانمام المشروع واستمرار أعماله على أن تستورد حميع المعدات والآلات بمعرفة مجلس ادارة الشركة وموافقة الوزير وتعفى جميع ما تستورده الشركة لمنشآتها وأعمالها ومعداتها وآلاتها من الرسوم الحمركية ورسوم رخص الاستيراد وغيرها من الرسوم •

سريان قوانين الكهرباء

تسري على الشركة وعلى المشروع وعلى الانشاءات والمعدات التي يجيزها هذا الامتياز أحكام أي قانون  $x_{i+1} \ll c_{i+1} +$ ميمنول بيه الآن أو يصدر في المستقبل لتنظيم توليد الطاقة الكهربائية أو توزيمها أو تحويلها أو توريدها أو نقلها أو بيعها في المملكة وتسري عليها أيضًا أحكام أي نظام صدر بمقتضى ذلك القانون ؛

#### المادة الخامسة

#### الانشاءات التي يجب اقامتها

ان الانشاءات التي يجب اقامتها والآلات والمعدات التي ينبغي تجهيسزها لاغراض هــــذا الامتياز هي الانشاءات والمعدات والآلات التي يوافق عليها الوزير •

ولا يجوز أن تقل قوة الآلات التي في محطات القوة عن حاجة منطقة الامتياز حسما يحددها الوزير من حين الى آخر وتشمل الانشاءات الواجب اتمامها خلال المدة المنصوص عليها في المادة التاسعة بناء محطة مركزية تامة للكهرباء مجهزة بجميع المعدات والآلات وخطوط النقل والتوزيع الى منطقة الامتياز واعداد اجهزة النقل والتحويل والتوزيع كلما رأى الوزير وجود بينة كافية على احتمال وجود طلب معقول على الطاقة الكهربائية من قبل المستهلكين .

#### المادة السادسة

#### أشغال الشركة وفقا للتصميمات

ان جميع الانشاءات التي ترى السركة ضرورة لبنائها أو اقامتها وجميع الآلات والمعدات التي تظهر ضرورة لتجهيزها لاغراض هذا الامتياز يجب أن تبنى وتنشأ وتقام وتركب وفقا للتصميمات والرسوم والمخرائط التي تقدمها الشركة من وقت لآخر وتحصل على موافقة الوزير عليها قبل المباشرة بها و ويجب أن تتقيد الشركة بتنفيذ جميع التغييرات والتعديلات الاضافية التي يطلب الوزير ادخالها على التصميمات والمواصفات والمحططات المعروضة للموافقة وأن تقوم بها وفق التعليمات التي يعطيها ويهجب ان تقدم هذه التصميمات والرسوم والخرائط والمواصفات على ثلاث نسخ وبالمقاييس والتفاصيل المبينة في المادة الثامنة من التصميمات والرسوم والخرائط والمواصفات على ثلاث نسخ وبالمقاييس والتفاصيل المبينة في المادة الثامنة من التعميمات والرسوم والخرائط والمواصفات على ثلاث نسخ وبالمقايس والتفاصيل المبينة في المادة الثامنة من المناف المرادع بأشغالها كانها نالت الموافقة و وليس في مدا الامتياز ما يعفي الشركة من الحصول على الرخص الملازمة لحميع أشغالها وتأسيساتها و

#### لادة السابعة

#### المساريع الكهربائية

تجري تصفية المشاريع الكهربائية القائمة حاليا في مدن لواء عجلون بالاتفاق بين الشركة وبين أصحاب تلك المشاريع وتحت اشراف وزارتي الداخلية والاقتصاد الوطني بالنسبة لشاريع البلديات وتحت اشراف وزارة الاقتصاد الوطني بالنسبة للمشاريع الاهلية وعلى الشركة أن تقوم بشراء الادوات واللوازم والاجهزة الموجودة لدئ أصحاب المشاريع الكهربائية القائمة حاليا شريطة أن يراعي في ذلك ما يلي :

- ان تقدر قيمة لوازم وأدوات وأجهزة كل مشروع من قبل لجنة من الخبراء يمين كل قريق فيها ممثلا
   عنه ويتفق الفريقان على تسين الخبر الثالث وفي حالة عدم اتفاقهما يقوم الوزير بتميينه
  - ٢ يكون قرار لجنة الخبراء نهائيا وملزما للطرفين .
- ٣ ـ يجري دفع ثمن ما يشرى من المشاريع المملوكة للبلديات بشكل اسهم في رأس مال الشركة وثمن ما يشري من المشاريع الاهلية بقدا وبطريقة دفع خلال مدد يتفق عليه الطرفان .
- وعلى هذا فلا يجوز لاي من أصحاب هذه المشاريع أن يجرى أية تعديلات أو اضافات أو تحديدات على مشاريعهم الا بعد أخذ موافقة خطية من الوزير .

#### المادة الثامنية

## تقديم التصميمات وخلافهما

بقتضي على الشركة أن تتجعل رأسمالها المصرح به لا أقل من مليون دينار اردني للقيام بأعمال هـذا المشروع على خير وجه وفقا لاحكام هذا الامتياز وان تقدم للوزير خلال ستة أشهر من توقيع هذا الامتياز تقريرا مفصلا عن ادارة الشركة وعدد مستخدميها ومقدار رواتبهم واجورهم والخدمات التي يقومون بها وصورا عن أنظمتها .

ويقتضي على الشركة أن ترفع الى الوزير ثلاث سنخ من تصميمات ومخططات ومواصفات كافة الانشاءات وأجهزة التوزيع وخطوط الكهرباء لموافقته عليها قبل الشروع في تلك الانشاءات وذلك بالصورة التاليبية :

- أ ــ تصميمات ومخططات بمقياس لا يقل عن واحد في عشرة آلاف تبين موقع الانشاءات وحدود سائسر
   الاملاك العمومية والخصوصية (ان وجدت) التي تتأثر مباشرة في اقامة تلك الانشاءات •
- ب \_ تصمیمات تبین الخطوط الکهربائیة الهوائیة ذات الضغط العالی الموصلة بین البلدان المختلفة مرسومة
   علی خارطة بمقیاس لا یقل عن واحد فی خمسة وعشرین ألفا
  - ج \_ تصميمات تبين شبكة توزيع الكهرباء بمقياس لا يقل عن واحد في الفين •
- د .. تصميمات ومخططات لمحطات توليد وتحويل الكهرباء بمقياس لا يقل عن واحد في المائة ومواصفات تفصيلية عن كل ما تحويه المحطات من معدات وآلات ٠

ويجب أن تشمل هذه المواصفات ايضاحا كافيا عن أنواع وأجناس وقوى وأقيسة المواد وجميع التفاصيل الفنية اللازمة للمعدات والآلات المستعملة أو المراد استعمالها أو تركيبها في المشروع •

ويبلغ الوزير موافقة أو اعتراضه على التصميمات والمخططات والمواصفات المرفوعة اليه بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة قبل انقضاء شهرين من تاريخ رفعها اليه وعلى التصميمات والمخططات والمواصفات المرفوعة اليه بمقتضى الفقرتين (ج) و (د) قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما من تاريخ رفعها اليه عوام المن المركة رأيه خلال هذه المدة المعينة أعلاء فتمبر التصميمات والمخططات والمواصفات المنوه عنها عند انتهاء تلك المدة انها نالت موافقته ويكون للشركة اذ ذاك حرية الشروع في الانشاءات ونصب شبكة التوزيع المذكورة وتسرى الاحكام السابقة الذكر أيضا على أية تصميمات ومخططات ومواصفات معدلة ترفعها الشركة للوزير لابداء موافقته أو اعتراضه عليها بشرط أن يبلغ الوزير الشركة موافقته أو عدم موافقته الو اعتراضه مع بيان أسباب ذلك على أي من هذه التصميمات أو المخططات أو المواصفات المعدلة قبل انقضاء أو اعتراضه مع بيان أسباب ذلك على أي من هذه التصميمات أو المخططات أو المواصفات المعدلة قبل انقضاء ثمانية وعشرين يوما في الاحوال التي تنطبق عليها أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة وقبل انقضاء أدبعة عشر يوما في الاحوال التي تنطبق عليها أحكام الفقرتين (ج) و (د) من هذه المادة من تاريخ رفعها اليه واذا لم عجر التبليغ هذا في المدة المينة أعلاه يجوز للشركة الشروع في الانشاءات كأنها نالت الموافقة ه

اذا قصرت الشركة في انجاز ما طلب منها بموجب شروط هذه المادة وخلال التواريخ المينة ولم يقتنع مجلس الوزراء أن ذلك كان لاسباب مشروعة خارجة عن امكانية الشركة المقولة ، للمجلس الحق بانهاء هذا الامتياز أو بفرض الغرامة التي يراها مناسبة على الشركة بالنسبة للمطل والضرر العام الذي يقدر حصوله بسبب تأخر الشركة عن تنفيذ الاعمال المطلوبة •



#### المادة التاسعه

#### انجاز الانشاءات وتجهيزها بالمدات خلال مدة مسنة

يقتضي على الشركة أن تؤمن منطقة الامتياز بحاجتها من الطاقة الكهر بائية خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الامتياز ويجب على الشركة خلال سنة أشهر من تاريخ موافقة الوزير على التصميمات والمخططات والمواصفات الاصلية أن تباشر في بناء وإنشاء واحداث واقامة الانشاءات المبينة في هذه التصميمات والمخططات والمواصفات مستعملة في ذلك المواد المناسبة وان تواصل عملها بنشاط وأن تنجز هذه الانشاءات وتجعلها جاهزة للاستعمال خلال سنتين من تاريخ الموافقة بكافة المعدات اللازمة لدرجة تكفل حسن تشغيل محطة القوة بصورة منظمة ونقل الطاقة الكهر بائية وتوزيعها منها مراعة في جسيع ذلك ما جاء في تلك التصميمات والمخططات والمواصفات مع جميع التفيرات والتديلات والانشاءات الاخرى وما تقتضه من المعدات اللازمة مما يوافق عليه الوزير من حين الى آخر ويشترط دائما أن يمنح الوزير الشركة تمديدا للسنة أشهر أو السنتين أو لهاتين المدتين معا كلما منعت أو اعبقت الشركة لظروف وأحوال غير ناشئة عن فعلها من الشروع في العمل أو انجازه بعد الشروع فيه خلال السنة أشهر أو السنتين على حسب الحال و واذا وقع خلاف بين الوزير والشركة فيما اذا كانت الظروف والاحوال تشكل سبا كافيا لتمديد المدة أو المد وقع خلاف بين الوزير والشركة فيما اذا كانت الظروف والاحوال تشكل سبا كافيا لتمديد المدة أو المد أو عدم تمديدها ولم يتفقا فيفصل في الخلاف بطريقة التحكيم وفقا لاحكام الماذة التاسعة والثلاثين من هذا الامتساز و

واذا قصرت الشركة عن تأمين منطقة الامتياز بحاجتها من الطاقة الكهربائية أو أهملت انجاز الانشاءات المذكورة واكمالها من جميع الوجوء مع تجهيزها بالمعدات الضرورية خلال مدة السنتين أو خلال المدة أو المدد الاضافية فيحق للوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يفرض الغرامة التي يراها مناسبة على الشركة بالنسبة للعطل والصرر العام الذي يقدر حصوله بسب تأخر الشركة عن تنفيذ الاعمال المطلوب انتجازها أو ان يلغي هذا الإمتياز بإخطار خطي يرسله الى الشِركة في أي وقت شاء بعد انقضاء السنتين أو انقضاء المدة أو المدد الإضافيةِ المذكورة من غير أن يدفع للشركة تعويضا عما احدثته قبلا عن التزاماتها أو خلافها كليا أو جزئيا واذا فسنح الامتياز لا يحق للشركة خلال اتني عشر شهرًا من تاريخ فسخه أن تنقل أو تزيل أي قسم من الانشاءات أو المعدات المذكورة التي قد تكون قد أقامتها أو أنشأتها بمقتضى هذا الامتياز ليكون لدى الوزير مسم من الوقت ليقرر فيما اذا كان يرغب في الاستيلاء عليها جميعها أو بمضها أو لا ٥٠٠ فاذا بلسنم الوزير الشركة اخطارًا خطيا في أي وقت خلال الاثنى عشر شهرا المذكورة بأنه يرغب في الاستيلاء على الانشاءات والمدات المذكورة أو على أي قسم منها فلا يجوز للشركة عندلد أن تنقل أو نزيل الاشياة المذكورة في الاخطار أن تتصرف بها بل يشتريها الوزير بنمن تقرزه عند الاختلاق هيئة التحكيم المؤلفة بمقتضى المادة (٣٩) من هذا القانون ويكون للشركة بعد تسلمها الأخطار النحق بأن تنقل بلا غانق أو مانع أية انشاءات أو معدات مما لم يرد له ذكر في الاخطار وأن تتصرف فيها كمه تشاه م فاذا لم ينلخ الوزيز الشركة اخطارا كهذا يكون للشركة الحريةبان تنقل دون عاتق أو مانع كافة عذه الانشاءات والمعدات وأن تتصرف فيها كما تصاء . ولا يحق للوزيز أن يرجع عن قراره في الشراء عنه وقوعه في أي حال من الاجوال الا بموافقة and the little said the rite time of

#### . المادة العاشرة

#### حق الاستملاك

نمثلك الشركة الاراضي والحقوق التي تحتاجها الشركة لمشروعها بالاتفاق بين الشركة وأصحابها واذا لم يتم الاتفاق ورأى الوزير أن الحصول على هذه الاراضي أو الحقوق ضروري لقاصد المشروع فستملكها أو يستولي عليها أو يحوزها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى قوانين الاستملاك والاستبلاء الم عسسة .

#### المادة الحادية عشرة

## حماية الاراضي والماني والحقوق الارتفاقية الح٠٠٠

اذا اساب أية عقارات أو أراضي أو أبنية أو حقوق ارتفاق أو منفعة في الارض أو المياه أو عليها أو أي حق تصرف في الارض أو أي شحر أو أي شيء آخر ثابت عليها ضرر فيجب على الشركة أن تدفع الى أسحاب هذه الاموال تعويضا عادلا عن كل ضرر يشتون انه لحق يهم بسب هذا الامتناز فاذا تعذر الوصول الى اتفاق على مقدار التعويض فتدفع لهم الشركة التعويض الذي تقرره المحكمة ذات الاختصاص بطلب يقدم اليها من قبل الشركة أو من يدعي الضرد •

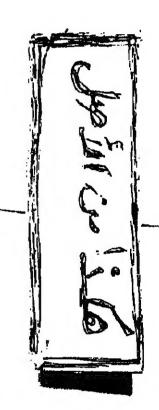
## المادة الثانية عشرة شكة التوزيس

مع مراعاة أحكام المادتين (١٨ و ٢٣) من هذا الامتياز يكون الحق المطلق للشركة في بناء وانشاء وتشغيل ما يلزم من شبكة النقل والتوزيع الضرورية في كل مركز من مراكز منطقة الامتياز حشما توجد بينه على احتمال استهلاك الطاقة الكهربائية فيه ٠

## المادة الثالثة عشرة

## حق اقامة. أعمدة للخطوط الكهريائية ومِد أسلاك أرضية ...

مع مراعاة أحكام المادة (١٨) من هذا الامتناز يحق للشركة أن تقيم محطات تحويل وتقيم اعمدة للطوط الكهربائية ذات الضغط العالي أو المتوسط أو البخفف وأن تعذ خطوطا تحت الارض في الطرق العامة أو السوارع أو أية أملاك خاصة حشما تقتضي الضرورة ذلك عنوشترط في الاملاك الخاصة أن تحصل الشركة على موافقة أصحاب الاملاك الخاصة أو على موافقة الوزير اذا امتنعوا عن الموافقة ويشترط أيضا أن تعبد الشركة على موافقة أصحاب الاملاك الخاصة الطرق والشوارع التي بعوى الحفر فيها الى حالتها السابقة أيضا أن تعبد الشركة حالا وعلى نفقتها الخاصة تعويضا كافيا بنن كل ضرد نجم عن هذا التعطيل فاذا تعذير الاتفاق وأن تدفع الى أصحاب الاملاك الخاصة تعويضا كافيا بنن كل ضرد نجم عن هذا التعطيل فاذا تعذير الاتفاق ولم بعد المالية المحكمة ذات الخاصة تعويضا كافيا بنن كل ضرد نجم عن هذا الشهركة أو الذي بدي البهرو ولم بعدا المتناق المحكمة ذات المخط عالى أو متوسط أو خفف حشما وجدت و خطوط كهربائية ذات ضغط عالى أو متوسط أو خفف حشما وجدت و



### المادة الرابعة عشرة

#### ثقل الأعمدة

على الشركة كلما اقتضت اشغال تنظيم المدن والقرى الواقعة في منطقة الامتياز تغيير مواقع الاعمدة والخطوط أن تنقل هذه الاعمدة والخطوط الى المراكز الجديدة التي تعينها لها البلديات التابعة لهذه المدن والقسرى .

#### المادة الحامسة عشرة

## حق الشركة باستيفاء الرسوم لقاء خدماتها

تمهد الشركة بإيصال التيار الكهربائي الى مباني المستهلكين للتنوير أو القوة أو لاغراض صناعبة أو غير ذلك ويحق لها ان تستوفي بدلا سنويا أو شهريا حسبما تراه مناسبا لقاء تقديم أو تركيب العدادات أو الاجهزة الاخرى الموضوعة لقياس الطاقة الكهربائية المستهلكة أما الرسوم والاجور والاثمان التي تتقاضاها عن الايصال والاستهلاك فتمين بموجب أنظمة تضعها الشركة ويوافق عليها الوزير بمقتضى المادة (٣٥) من هذا الامنياز .

#### المادة السادسة عشرة

## وجوب قيام الشركة بأشغالها بكفاءة

يقتضي على الشركة في جميع الاوقات خلال سريان هذا الامتياز أن تقوم بتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها ونقلها وتحويلها وتوزيعها وبيمها بمقتضى الامتياز وفقا لاحكامه بطريقة وافية وبكفاءة وأن تستخدم لتلك الغاية عددا كافيا من المستخدمين الاكفاء وعليها أن تزيد من تجهيزاتها ومعداتها كلما اقتضت الحاجة لاجابة جميع الطلبات الموجهة اليها من قبل المستهلكين ضمن منطقة الامتياز وكما ان عليها ايصال الكهرباء الى كافة الاماكن والنقاط الواقعة ضمن منطقة الامتياز عند الطلب منها وعندما يرى الوزير وجود بينة كافية على الحاجة لاستهلاك كمية معقولة من الطاقة الكهربائية وعليها أن تصون المعدات وتعددها كلما دعت الحاجة من حين الى آخر لذلك ، وان تتخذ التدابير الواقية والملائمة لصيانة الاشتخاص والاموال من أضرار المخطوط الكهربائية والتلفونية ،

وعلى الشركة ان تدفع تعويضا عادلا عن كل ضرر يلحق بأي انسبان أو حيوان أو مال منقول أو غير منقول أو أي منقول أو أي منقول أو أي حق مكتسب نتيجة قيام الشركة بأشغالها أو نتيجة خطأ أو اهمال أو عطب في تمديد وتوديد ونقل وتوذيع وبيع الكهرياء وعلى الشركة أن تراعي في جميع أشغالها وتأسيساتها وتمديداتها وكافة الاعمال الني تقوم بها بمقتضى هذا الامتياز التعليمات الفنية المفصلة التي تصدرها الحكومة لتنظيم توليد وتوذيع وبيع السكهرياء و

## المادة السابعة عشرة النور وانقطاع التيار

كلما استلزمت أشغال الشركة المشروعة ايقاف النيار الكهربائي أو تنقيصه عن منطقة الاستياز أو أي جزء منها عليها الحصول أولا على موافقة الوزير واعلان الاهلين عن ذلك قبل مدة كافية .

جزء مها عليها المحصول او على الموادير و على التيار الكهربائي في منطقة الامتياز أو في أي جزء منها لسبب وفي حالة وقوع انقطاع أو نقص فحائي للتيار الكهربائي في منطقة الامتياز أو في أي جزء منها لسبب خارج عن سلطة الشركة على الشركة خلال يومين من وقوع هذا الانقطاع أو النقص أو تعلم الوزير عن خارج عن سلطة اليه والتدابير التي اتحذت لتلافي تكرره •

واذا رأى الوزير أن مثل هذا الانقطاع قد تكرد أو طال أمده بسبب اهمال أو قصور من الشركة ودون النتخذ التدابير اللازمة أو الممكنة لمنعه أو اذا اقنع بأن التدابير التي اتخذتها الشركة لهذا الغرض غير كافية ، له أن يخطرها بوجوب اصلاح الخلل الواقع ضمن مدة يحددها واذا لم تتخذ الشركة الاجراء اللازم الانجاز الاصلاح المطلوب في المدة المعينة ولم تستطع أن تقنع الوزير أن تخلفها كان السباب مشروعة يحق له بموافقة مجلس الوزراء فرض الغرامة التي يراها مناسبة مع العطل والضرر العام الذي يقدر حصوله في كل مرة يقع فيها الانقطاع أو النقص •

#### المادة الثامنة عشىرة

## حق المجالس البلدية بتوزيع الطاقة الكهربائية داخل حدود بلدياتها

خلافا لاحكام المادة (١٩) من هذا الامتياز يحق للمجالس البلدية الواقعة في منطقة الامتياز باستثناء مجلس بلدية اربد اقامة شبكات توزيع الكهرباء للضغط الواطي داخل حدود بلدياتها على حسابها الخاص وشراء الطاقة الكهربائية بالجملة من خطوط النقل التابعة للشركة في نقطة على حدود بلدياتها بسعر يتفق عليه بين المجالس البلدية والشركة وعلى أن يراعى عند تحديد أسعار الطاقة الكهربائية هذه تكالف الانتاج والنقل وتوفير عائد معقول للشركة و وفي حالة عدم الاتفاق على تحديد الاسعار تقرر الاسعار من قبل رئيس الوزراء بتنسيب من الوزير وفقا للمادة (٢٠) من هذا الامتياز و

## المادة التاسعة عشرة عدم السماح بانشاء شركات كهربائية أخرى

مع مراعاة أحكام المادتين (١٨ و ٢١) من هذا الامتياز لا يسمح لاي شركة كهربائية أخرى خلاف السركة صاحبة الامتياز أو لاي شخص أو أشتخاص آخرين أو أية سلطة حكومية أو بلدية بتوليد أو توريد أو توزيع الطاقة الكهربائية ضمن منطقة الامتياز الا اذا كان هذا التوليد أو التوريد أو التوزيع من قبل أي شخص أو أشخاص هو لاستعمالهم المخاص وفي مثل هذه الحالة لا يباح لهؤلاء أن يسعوا مباشرة أو بالواسطة أو يستعملوا أو يتصرفوا بقوتهم الكهربائية لمنفعة فريق ثالث أو للمنافع العامة •

#### المادة العشرون أسعار الكهرباء

يقرر رئيس الوزراء من وقت الى آخر التعزيفة التي تتقاضى الشركة بموجبها أسمار الطاقة الكهربائية المباد وأي بيانات المباعة داخل منطقة الامتياز ، بناء على طلب من قبل الشركة أو الوزير وبعد النظر بعين الاعتبار في أي بيانات

ومعلومات وسجلات واثباتات يمكن أن تقدمها الشركة • وأي تسبيات يقدمها الوزير وأي معلومات أو اثباتات أخرى يعتبرها الرئيس مناسبة •

تتقاضى الشركة ويدفع المستهلكون الاسعار والرسوم فقط التي تملن موافقة رئيس الوزراء عليها في حريدة الرسمة .

يجوز أن تكون أسعار الطاقة الكهربائية مختلفة للمستهلكين المختلفين ولانواع العدمة المختلفة أو المعدمات التي تنطلب الطاقة في أوقات مختلفة ، اذا قرر رئيس الوزراء أن هذا الاختلاف في الاسعار تقتضيه المصلحة العامة ، وعند وصول رئيس الوزراء الى قرار كهذا له أن يعطي أهمية ، كما يرى ذلك مناسبا ، لمعض الاعتبارات : كفوارق التكاليف ، وفوارق الطلب على العدمات المختلفة ، والرعمة في تتسجيع الشركة المستعمال كل ممتلكاتها وأجهزتها وشؤون أخرى على أن تقرر التعريفة الكهربائية وفقا للمخطة المبيئة في المادة (٢٨) من هذا الامتياز ،

المادة الحادية والعشرون

سلطة طلب الطاقة الكهربائية

في أي وقت بعد انجاز الشركة الانشاءات والمعدات التي وافق الوزير على تصاميمها ومخططاتها الاصلية وفقا للمادة (٨) من هذا الامتياز ، على الشركة أن تقوم بنزويد أية سلطة أو سلطات محلية أو غيرها داخل منطقة الامتياز بالطاقة الكهربائية عند طلب السلطات ذلك ،

اذا رفضت الشركة أن تقوم بتزويد الطاقة المطلوبة لان الطاقة الموجودة غير كافية لمواجهة الحاجة أو لاي سبب آخر ، واذا رأى الوزير أن طلب الطاقة الكهربائية معقول وان الحمل الكهربائي المطلوب سيكون كافيا ليبرر قيام الشركة بالمصروفات اللازمة لتزويد الطاقة المطلوبة ، يحق له أن يطلب من الشركة خطبا القيام بتوريد الطاقة اللازمة وبجميع الخطوات الضرورية لتلك الغاية ، وله ان يضع الاحكام والشروط التي يتم بموجبها تزويد الطاقة الكهربائية اللازمة ،

واذا رفضت الشركة أن تقوم بتزويد الطاقة المطلوبة ، يحق للوزير أن يجول السلطة أو السلطات المحلية التي طلبت الطاقة الكهربائية الحصول على الطاقة المطلوبة من مصادر أخرى أو خلافا لما جاء في هذا القانون ، يخول لاية شركة أخرى أو شخص أو أشخاص حق توليد ونقل وبيع الطاقة الكهربائية للسلطة أو السلطات الطالبة شروط يراها الوزير مناسبة .

المادة الثانية والعشرون توريد الكهربان خارج منطقة الامتباز

الذا قامت الشركة بتامين جميع حاجات منطقة الامتياز للظاقة الكهربائلية وفق العكام هذا الامتياز فيجوز لها أن تورد هذه الطاقة خارج منطقة الامتياز شريطة الحصول على موافقة الوزيز على هذا الاخراء ما

المادة الثالثة والعشرون

، الاشراف المالي والفني

يحق للوزير خلال أجل هذا الامتياز أن يشرف على أعمال المشروع من الوجهتين المالية والفنية للدرجة التي يراها ضرورية لتأمين استثمار هذا الامتياز استثمارا وافيا بقدر ما يمكن تطبقه على الظروف والإحوال وعلى الشركة أن تقوم بكل ما يطلمه الوزير من الاعمال الضرورية لتأمين استثمار الامتياز على الوجه المذكور وأن تقدم له كلما طلب ذلك جميع المعلومات والتقارير والاحصاءات التي يطلها حول أي أمر يتعلق بالمشروع ويمكنه أن يطلع ماشرة على جميع محابراتها وأضابيرها وحساباتها وعلى الشركة كلما طلب الوزير ذلك منها أن تقوم بنادية النفقات التي تتحقق للموظفين أو خبراء تدعو الحاجة لاستخدامهم في ممازئة هذا الاشراف وجوب على انه يجب أن يكون واضحا أن قيام الوزير بهذا الاشراف لا يرفع عن الشركة أي مسؤولة عن وجوب على انه يجب أن يكون واضحا أن قيام الوزير بهذا الاشراف لا يرفع عن الشركة أي مسؤولة عن وجوب قامي بحسم الالتزامات والحدمات المطلوبة منها على خير وجه بمقتضي أحكام هذا الامتياز وتكون الشركة عرضة لاي عقوبة يفرضها عليها هذا الامتياز في حالة مخالفتها أو اهمالها أو تقصيرها أو عجزها عن تنفذ كل ما ينوجب عليها من أعمال ومسؤوليات حتى ولو لم يوجه الوزير أي اخطار لها حول ذلك م

المادة الرابعة والعشيرؤن

عدم تنازل الشركة عن الامتياز بي الله عدم تنازل

لا يجوز للشركة أن تحول هذا الامتبار أو أي قسم منه أو تؤجره أو تبيعه أو تبيع أي حق فيه أو أية سلطة مخولة به الا بعد الحصول على موافقة محلس الوزراء على ذلك .

الملدة اليخامسة والعشرون

التضرف بممتلكات المشروع

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الامتياز أن تنصرف سواء بالبيع أو بالاجار أو الهبة أو الاعارة النح • • بأي من الاشغال والمعدات والآلات العائدة للمشروع والتي تستعمل لاغراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من الوزير •

المادة السادسة والعشرون

فسخ الامتياز عند وقوع تقصير

يجوز للوزير بالاضافة الى كل ما ورد في المواد السابقة التي تخوله حق فسخ هذا الامتباز أن يبلسغ الشركة كلما لاحظ منها اهمالا أو تهاونا أو مخالفة أو تقصيرا في مراعاة نصوص هذا الامتباز اخطارا يطلب فيه ازالة أسباب الاهمال أو التهاون أو المخالفة أو التقصير في الامر أو الامور التي يعنها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار ، فاذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفذ ما طلب منها في الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة أن تفنع الوزير أن ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة وانه لم الاخطار خلال تلك المدة ولم تستطع الشركة أن تفنع الوزير أن ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة وانه لم يكن بامكانها تلافيه فيحق للوزير عندئذ اما أن يفرض غرامة على الشركة مقابل العطل والضرر الحاصل يكن بامكانها تلافيه فيحق للوزير عندئذ اما أن يفرض غرامة على المتباز ولية أيضافه على فسنخ الامتباز ولية أيضافه على الشركة من جواه بذلك وفي خالة لمقرار فيسخ الامتباز بموجب الاحكام الوالادة قديم الشركة القراد ، أن يفوض عن أي عطل أو ضرر أو خسارة تكدتها أو يحتمل أن تتكدها من جواه بذلك القراد ،

Che in Che 1. Che

# المادة السابعة والعشرون

المشروع وعلى أن لا يزيد ذلك على اثني عشر شهرا من تاريخ قرار الفسخ مسؤولة عن توليد وتوزيع وبيع القوة الكهربائية الى منطقة الامتياز وللوزير الحق في هذه الحالة اذا وجد ذلك ضروريا أن يتخذ جميع الاجراءات التي يجد لزوما لها وأن يستعمل جميع أشغال الشركة ومعداتها ويستخدم موظفيها أو يعين موظفين آخرين يرى لزوما لهم من أجل تأمين حاجات منطقة الامتياز من القوة الكهربائية وذلك على نفقة

ولا يحق للشركة لمدة اثني عشر شهرا من تاريخ فسخ الامتياز الا في الاحوال التي يوافق عليها الوزير أن تهدم أو تنقل أو ترفع أو تغير في وضع أي من الانشاءات والمعدات والآلات التابعة لهذا المشروع وذلك الى أن يتخذ الوزير قرارا بصدد الاجراءات التي يرى أن المصلحة العامة تقتضي اتخاذه للتصرف بهــذه الانشاءات والمعدات والآلات أو أي جزء منها •

واذا لم يبلغ الوزير الشركة قبل نهاية الاثني عشر شهرا قراره هذا تصبح الشركة عندئذ حرة في التصرف بالانشاءات والمعدات والآلات المذكورة واذا قرر الوزير شراء المشروع أو أي جزء منه فيعين ثمن ما يشتري منه بحسب قيمته الحقيقية بعد الفسخ مع الاخذ بنظر الاعتبار ما قد يكون مترتبا على الشركة دفعه من الغرامات والتعويضات والاستحقاقات الاخرى ويجب ان ترفع الشركة بعدئذ وفي خلال اثني عشر شهرا من صدور القرار بالشراء أية انشاءات أو معدات أو آلات لم يبلُّغها الوزير رغبته في شرائها •

## المادة الثامنة والعشرون الخطة المالية

يحق للشركة أن تبيع الطاقة الكهربائية باسعار تمكنها من جمع أموال كافية لتغطية ما يلي :

أ \_ جميع تكاليف التشغيل بما في ذلك الضرائب ونقص القيمة بنسبة لا تزيد عن ٥٪ من قيمة المشروع بانشآءاته وأجهزته وآلاته .

ب ــ فائدة عن رأس المال تقدر نسبتها من قبلالوزير ، على ضوء الفوائد التي تتقاضاها شركات أخرى له ظروف مماثلة ، وبحيث تضمن بقاء الشركة وتمكنها من اجتذاب رؤوس أموال جــديدة بقــدر

وللشركة الحق في ان ترصد مالا احتياطيا من فائذتها الخالصة ما تراه مناسباً ، ولها ان تشغل قسما من هذا الاختياطي تراه مناسبا بشراء سندات وأسهم في شركات ومنظمات أخرى بعد الحصول

# الاجراءات اللاحقة لفسخ الامتياز

آذا قرر مجلس الوزراء بمقتضى أحكام هذا الامتياز فسنح الامتياز تبقى الشركة الى أن يبت في مصير

#### المادة الثلاثون

المادة التاسعة والعشرون

حسابات الشركة

١ \_ على الشركة أن تحفظ في جميع الاوقات أثناء مدة الامتياز في مكتبها الرئيسي دفاتر وقيود منظمة وفقا

لنماذج يضمها الوزير تبين فيها جميع الواردات والنفقات الناتجة عن أي عمل من الاعمال التي لها

مساس في تنفيذ هذا الامتياز . وكذلك تبين فيها جميع موجوداتها والتزاماتها ومطلوباتها ويكون الاطلاع

والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباحا في جميع الاوقات لمندوبي الحكومة الذين يعينهم الوزير

الحسابات أن يقوموا بجميع الامور المترتبة عليهم بتدقيق وفحص حسابات الشركة وان ينظموا مرة واحدة في كل سنة على الأقل الميزانية العمومية مع لوائح الارباح والخسائر وعلى الشركة أن تقــدم الى الوزير تسخة من هذه البيانات الحسابية مصدقًا عليها من قبل فاحصي الحسابات ويجب أن تقدم

مع هذه البيانات قائمة وافية لحميع ممتلكات الشركة والمعدات والآلات التي تستخدمها في تشغيل

٧ \_ تعين الشركة فاحصي حسابات يوافق عليهم الوزير لتدقيق وفحص حسابات الشركة وعلى فاحصي

خطيا لهذا الغرض •

## القروض وسندات الدين

لا يجوز للشركة أن تعقد أي قرض مؤمن بالشروع أو أن تصدر أية سندات دين على المشروع الا بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية وحسب الشروط التي يعينها مع مراعاة وجوب استهــــلاك تلك السندات أو القروض استهلاكا تاما قبل انتهاء مدة هذا الامتياز .

## المادة الحادية والثلاثون

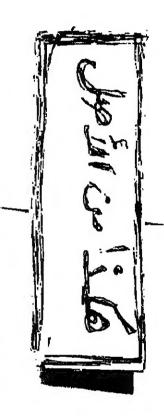
## توزيع اسهم الشركة

تتميما للفائدة الحاصلة من هذا الامتياز يجب ترجيح بيع أية أسهم جديدة تعرضها الشركة للبيع الى غير المساهمين السابقين في الشركة وذلك بعرضها على الجمهور لمدة لا تقل عن شهرين كاملين يبتدئان من تاريخ اعلان ذلك في الصحف المحلية ، كما يجب تعيين عدد هذه الاسهم وقيمتها الاسمية والحد الاعلى لاكتتاب الاسهم من قبل الشركة بموافقة الوزير بشكل يبيح لجميع الراغبين المساهمة في المشروع وفي حالــة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة فيحق عندئذ للمساهمين السابقين الاشتراك

#### المادة الثانية والثلاثون

#### سلطة شراء المشروع ...

" - اذا رغب الوزير في شراء المشروع عند ختام السنة-الخامسة والشرين من مدة هذا الامتياز. أو عند مده باخطار خطى بلغه للشركة قبل نهاية أية مدة عن المدد انقضاء كل خمس سنوات تالية وأعرب عن رغبت



المذكورة باثني عشر شهرا فيجوز له عند نهاية السنة الخامسة والمشرين المذكورة أو في نهاية كل خمس سنوات تالية أن يشتري المشروع شرط أن تراعى الالتزامات المعينة بموجب الشروط المبينة فيما يلي :

أ \_ يندفع الوزير للشركة قيمة الممتلكات والاجهزة والآلات كمشروع قائم وفي حالة عدم الاتفاق على تلك القيمة ، تقدر قيمة ممتلكات الشركة كمشروع قائم وفقا لاحكام المادة (٣٩) من هذا الامتياز .

ب \_ يستمر المستخدمون الذين يكونون في خدمة الشركة بتاريخ شراء المشروع في العمل بموجب شروط عنودهم • واذا شا الوزير فصل أي منهم عن عمله قبل انتها مدة عقد فيعطيه تعويضا مناسبا على أن لا يزيد هذا التعويض على راتب سنة ٠٠

ج \_ بانمام ما ذكر أعلاه يصبح المشروع مع جميع موجوداته وأمواله ملكا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويتولى الوزير ما للشركة من منافع ويتحمل ما عليها من التزامات ويؤمنها تجاد العقود التي عقدتها تنفيذا

#### المادة الثالثة والثلاثون

#### انقضاء مندة الامتياز

لدى انقضاء مدة هذا الامتياز وعدم الاتفاق على تجديده يحق لمجلس الوزراء أن يشتري المشروع بكامله (أي تنبغيل وتوليد الكهرباء وتوريدها وتوزيعها ونقلها وتحويلها وبيعها وجبيع موجودات وأموال الشركة المختصة يهذه الاشغال) مستكملة الصيانة وصالحة للاستعمال لحساب جكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتصبح ملكا لها وذلك بعد دفع قيمة المشروع الصافية (أي قيمة الاموال المستخدمة في المشروع مطروحًا منها رصيد نقص القيمة) كما يحق لمجلس الوزراء أن يعتبر الشركة شركة عادية وتستمر في

#### المادة الرابعة والثلاثون

تخويل الوزير صلاحته للغير ... يحوز للوزير في أي وقت تخويل أي شخص أو أشخاص ماشرة أية سلطة أو صلاحية مجولة له في هُذَا الامِتِيَازِ أور ممنوجة له يرضاه ، The Same of a till again as a till a decrease of the last of the same of the same of the last of the same

## المادة العخامسة والثلاثون

## سلطة اصدار أنظمة

ec.

يحق للشركة في جميع الاوقات أن تضع قواعد وتعليمات لمستهلكي الكهرباء التي توردها لهم وعليهم مراعاتها ولكن هذه القواعد والتعليمات لأ يُحور اصدارها ولا يعمل بها الا بعد اقترانها بموافقة الوزير ويهجواز بالمؤدير فيه أيهدوت أن يطلب بتعديل فأو الغاد أي المس من بنصويطي هذه القواعد والتعليمات يأو اضافة

المادة السادسة والثلاثون سلطة انشاء جهاز تلفوني وتلغرافي خاص

يحق للشركة أن تنشىء وتستعمل شبكة التلغراف والتلفون وأجهزة لاسلكية لاجل ربط محطات القوة الكهربائية بمكاتبها ومؤسساتها في منطقة الامتياز فقط على ان تستعمل شبَّكةً التَّلْفراف والتَّلْفون لَاجُل أغراض هذ: الامتياز • وعلى أن تكون خاضعة لمراقبة الوثريّر والشُّرافة ولا يُحْوَّرُ الشَّالَةَا وَتَشْفَيَلُهَا عَلَى وَجَهُ يَخَالَف أو يبخل بتشغيل التلغرافات والتلفونات والاجهزة اللاسلكية العائدة لدائرة البريد في المملكة الاردنية الهاشمية. Brown & Burney

المادة السابعة والثلاثون

شروط الاستخدام

يكون استخدام الشركة لعمالها ومستخدميها متفقا مع أجكام أي تشبريع يتعلق بالعمل والعمال القبيد الفعول في المملكة • ويجب أن تكون الاجور التي تدفيعها الشركة لموظفيها وعمالها وساعات وشروط العمـــل الني تفرضها عليهم لا تقل ملامة عن أفضل اجور وساعات وشرؤط للمل يحصل عليها موظفون وعمال مماتلون في مؤسسات أو شركات أخرى تعمل في المملكة ويتخدمون فيها تنحت ظروف مماثلة .

 $B(\mathcal{M}) = 2 \mathcal{A}(B(\mathcal{M})) + 2 \mathcal{A}(\mathcal{M}) + 2 \mathcal{A}$ 

يعجوز تبليغ كل اخطار أو اشعار أو اعلان مما يقضي هذا الامتياز تبليغه للشريخة بارساله بالبريد المسجل الى عنوان مكتبها الرئيسي ويعتبر كل اخطار أو اعلان كهذا انه تبليغ للشركة بعد ارساله بالبريد المسجل الى عنوانها المذكور باسبوع •

Million Co

المادة التاسعة والئلاثون

التحكيم  $\mathcal{O}_{\mathcal{G}_{k}} \wedge \mathcal{O}_{\mathcal{G}_{k}}$ 

اذا وقع خَلاَفٌ بِينَ الْفُريقِينِ بِشَانَ تَفْسِيرٌ أَو تَطْبِيقِ أَي نَصْ مَنْ نَصُّوْصٍ هذا الاتفاق أو فيما يتعلمق بأي قرار أو أجراء ينخذ بمقتضاء ولم يكن من المستطاع تسويته بالاتفاق بين الفريقين يحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الفريقان أو الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكما واحدا مع محكم ثالث ينفق الفريقان على تعيينه واذا اختلف الفريقان على تعيين المحكم الثالث أو اذا لم يعين أحد الفريقين محكما عنه فان اعلى محكمة قضائية في المملكة الاردنية الهاشمية تقوم عندئذ بتعين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقا للقوانين الممول بها في المملكة الاردنية الهاشمية •

# خرد المسير للفلك منك الملكة للفرونية ولمائمية

بمقتصى المادة ( ٣١ ) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ، نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته إلى قوانين الدولة :

قانون رقم (۲) لسنة ۱۹۶۱

## قانون معدل لقانون نقابة الاطباء

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة الاطبـــاء لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٤ المشاد اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ تعدل المادة السابعة من القانون الأصلي حسبما عدلت بالمادة (٢) من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ بشطب كلمة ( العربية ) التي أضيفت الى الفقرة (ج) منها .

1471/1/17

## المشين بطسلال

and the second of the second of the second

وزير المدلية وزير الصحة رتيس الوزراء عمد علي الجمعري جبل التوتونجي بهجت التلبوني

# خرالمبر للفلك مشك الملكة للفدونية ولمحاتمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦١

# قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجنسية الأردنية لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ تلغى الفقرة (١) من المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٨ ـ ١ ـ زوجة الاردني أردنية وزوجة الأجنبي أجنبية إلا أنه :

أ ـ يجوز للاردنية التي تتزوج من غير أردني الاحتفاظ بجنسيتها الى أن تحصل على
 جنسية زوجها بمقتضى قوانين بلاده .

ب. يجوز للاجنبية التي تتزوج من أردني الاحتفاظ بجنسيتها إذا أرادت وعليها في هذه
 الحالة أن تعلن عن رغبتها في ذلك خطياً لوزير الداخلية خلال سنة واحدة من تاريخ
 زواجها وعندئذ تعامل وفقاً لمقتضيات قانون الاجانب والأنظمة الصادرة بموجبه .

1171/1/4.

## كحشين بطسلال

وزير الداخلية قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم رئيس الوزراء ووزير المنارجية بالوكالة فلاح المداهجه عمد الامين الشنقيطي بهجت التلهوني

وزير المدلية وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الصحة وزير المالية عدد وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الصحة وزير المالية عدد والمواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الصحة وزير المالية وزير المحلة وزير المحلة وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير المحلة وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير المحلة وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير المحلة و

وزير الزراعة والانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة وزير الاقتصاد الوطني وزير الاشغال العامة وزير الدفاع عاكف الغاين عنوب معبو عاكف الغاين

Special Constant

## بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن أنه عملًا بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون الموقت رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٦٠ (قانون معدل لقانون البلديات) المنشور في العدد ( ١٤٩٦ ) من الجريدة الرسمية الى مجلس الأمة فأدخل عليه بعض التعديلات. ينشرَ فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلبها الاعيــــان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحَّل محل القانون الموقت رقم (٢٦) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . رئيس الوزراء

# مرالمبذ لللظمائ الملكة للفادونية المحاثمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلسا الاعبان والنواب .

نصادق على القَّانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦١

## قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ \_ يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشأر اليه فيمًا بني بالقانون الأصلي وجميع التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الماذة ٢٠ ـ تعدل المادة (٤١) من القانون الأصلى باطافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (ج) مباشرة ويعاد نرقيم الفقرات التي تليها بحيث تصبح ( ه ) و ( و ) بدل ( د ) و ( ه ) .

١ ـ يجوز للمجلس بمقتضى أنظمة يصدرها بموافقة مجلس الوزراء أن يستوفي عند تعبيد الطرق أو تزفيتها لاول مرة من أصحاب الاملاك المتاخمة لجانبي الطريق جرءاً من نفقات التعبيد والتزفيت يُمينه المجلس بنسبة طول واجهــــة أملاكهم على تلك الطرق شريطة أن لا تزيد على ٥٠٪ من

ه في الله المنظم النفقات . استونيت أم لم تستوف عند صدور هذا القانون .

1171/1/17

But were the state of the state

وزير الداكفلية رئس الزرزاة يهجت الثلهولي ومنايات

للاح المدادسه

م وزير المالة ،

هاشم لبليوس

 $\mathcal{O}_{\mathcal{C}}(M, \mathcal{G})$ 

A Same

وزير العدلية

اعلان ,

بهجت التلهوني

وبناء على ما قرره مجلسا الاعبان والنواب. نصادق على القانون الآني ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦١

نمد ولمسير للفنك ملك الملكة للفدونية ولمائمية

بمتتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور .

# قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لمسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع القسمانون رقم (٢٦ ) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر على

ندُّ ه في الجريدة الرسمية . المادة ٢ \_ تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي باضافة عبارة (وفك المغارسة) بعد عبارة (والمغارسة وتحويلها) التي وردت فيها وشطب عبارة ( وانشأء الوقف الذري بالاصالة أو بالنيابة ) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة ( وانشاء الوقف على اختلاف أنواعه ) .

المادة ٣ \_ تعدل الفقرة السادسة من المادة الثالثة من القانون الأصلي بشطب كلمة ( للملك) الواردة في السطر الثاني

منها والاستعاضة عنها بعبارة (اللمال غير المنقول) المادة ٤ \_ تعدل الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من القانون الأصلي باضافة كلمة ( العامة ) بعدكلمة ( الاسلامية ) التي

المادة ٥ \_ تعدل الفقرة (ج) من المادة الخامسة من القانون الأصلي باضافة عبارة ( والأوتاف الخيرية ) الى آخرها .

المادة ٦ \_ تجري التعديلات التالية على جدول الرسوم الملحق بالقانون الأصلي .

جدول الرسوم

الحد الأدنى فلس دينار

١ ـ الرقم ٥ ـ الانتقال بالارث :

تضاف الفقرة التالية كفقرة جديدة بحرف (ج) إلى الرقم (٥) من جدول الرسوم الملحق بالقانون وتقرأ مع فقرات الرقم المذكور :

ج ـ إذا تم الحجز بموجب الفقرتين ٨ و ٩ من المادة الثالثة من القانون خلال المدة المبينة في الفقرة (أ) أعلاه تصبح النسبة المثوية للرسم الواجب تحصيله مضاعفة بعد انقضاء تلك المدة مع مراعاة الحسيد الادني لحصة

٢ ـ الرقم ٨ ـ الافراز بين الشركاء :

تلغى العبارة المدرجة تحت خانة الرسم من جدول الرسوم حذاء الرقم (٨) ويستعاض عنها بما يلي :

نصف بالمائة عن قيمة كل قطعة مفرزة من القطعة الأصلية عندما لا يحصل أي شريك بعد الافراز على أية زيادة في قيمة حصته الأصلية ، وفي حالة حصول مثل هذه الزيادة انها تخضع لرسم افراز اضافي قدره ٣٪

# الحد الادنى

٣ ـ الرقم ١٧ ـ تصحيح السجل : تلفى الفقرات من أ ـ ج تحت خـــانة (الرسم) من جدول الرسول حذاه الرقم ( ۱۷ ) ويستعاض عنها بما يلي :

أ \_ نصف بالمائة من قيمة الارض مع قيمة التحسينات للمرة الاولى أو من قيمة الارض مع قيمة التحسينات الجديدة عند إزالة التحسينات المسجلة بما في ذاك أي تُفيع في المساحة والحدود

ب. نصف بالمائة من قيمة الأرض أو قيمة الأرض مع ما تبقى عليها إذا هدمت أو أزيلت جميع أو بعض التحسينات المسجلة بمَّا في ذلك أي تغبير في

جـ نصف بالمائة من قيمة أية اضافات جديدة فقط

د ـ دينار واحد عن أي نفيير في المساحة أو الحدود ، أو عن أي تغيير في اسم المالك أو المتصرف باستثناء أوامر التصحيح ( التي تصدر بالاستناد لقانون تسوية الأراضي والمياه المعمول به ) وقرارات تصحيح الاخطاء الكتابية ( التي تصدر بالاستناد للتانون رقم ( ٥١ ) لسنة ١٩٥٨ أو أي قانون آخر

## ٤ ـ الرقم ١٨ ـ اعادة تسجيل :

تلغى الفقرة (أ) من الرِقم ( ١٨ ) من جدول الرسوم ويستعاض عنها بما يلي أ ــ ديناران عن كل معاملة يعاد أو يعدل تسجيلها نتيجة لاية اجرامات قضائية .

٥ ـ الرقم ٢٢ ـ الايجار أو تحويل الايجار :

تلغى العبارة الواردة تحت خانة الرسم حذاء الرقم ( ٢٢ ) من جدول الرسوم ويستعاض عنها بما يلي :

> ٢ ٪ من مجموع بدل الايجار ٦ ـ الرقم ٢٥ ـ انشاء الوقف :

تلغى العبارة الواردة تحت خانة الرسم حذاء الرقم ( ٢٥ ) من جدول الرسوم ويستعاض عنها بما يلي:

٥ ٪ من القيمة المقدرة للمال الموقوف . ٧ ـ الرقم ٢٧ ـ فك المفارسة .

( · ° ۲ ) فلساً عن كل عقد مغارسة يتفق الفريقان على الغائه .

1931/1/17

خد والمسير للفظ منك الملكة للفدونية والحائمية

بمقتصى المادة ( ٣١ ) من الدستور ، وبناء على ما قمرره مجلسا الاهيان والنواب ، تصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦١

## قانون معدل لقانون المفرقعات

المادة ١ .. يسمى هذا القانون ( قانون معـــدل لقانون المفرقعات لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع القـــانون رقم (١٣ ) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقـــانون الأصلي كقانون واحد ويعمل بـــه من تأريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ يلغي ما جاء في المادة (١١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما بلي :

المادة ١١ ـ ١ ـ كل من يخالف أحكام المواد من ٣ ـ ٨ من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة الموقتة

استعمالها على وجه غير مشروع يعاقب بالاعدام.

٣ \_ كل من استعمل مادة مفرقعة بقصد الارهاب أو بقصد ايقــــاع الضرر في الارواح أو المتلكات سواء تتج عن ذلك ضرر أم لم ينتج يعاقب بالاعدام.

1971/1/17

رئيس الوزرا

وزير الداخلية

# خرالمسير للغلك ملك الملكة للغدونية المفائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والتواب ،

نصادق على القانون الآني ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۷) لسنة ١٩٦١

## قانون اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية الاردنية

المادة ١ سـ يسمى هذا القانون (قانون اللجنة الاولمبية والانحادات الرياضية الاردنية لسنة ١٩٦١) ويعمل به بعد مرور شهر واحد على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تكون للسارات والالفاظ التالية في هذا القانون الماتي المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

أ ــ تعني لفظة (وزير) وزير الشؤون الاجتماعية •

ب ـ تعني لفنلة (اللجنة) اللجنة الاولمبية الاردنية •

ج ـ تعني لفظة (الاتحاد) الهيئة التي تشكلها اللجنة للاشراف على لعبة معينة •

 د - تعني عبارة (مجلس الادارة) الجهاز التنفيذي للاتحاد المنتخب من قبل الجمعية العمومية للاتحاد أو المعين من قبل اللجنة .

ه سـ تعني عبارة (الجمعية العمومية) الهيئة التي تتألف من ممثلي الاندية المنتسبة للاتحاد وفقا
 لاحكام هذا القانون .

و ـ تعني لفظة (المجلس) المجلس العام المؤلف من مجالس ادارة الاتحادات •

ز - تعني لفظة (النادي) الجمعية المرخصة بموجب قانون الجمعيات والتي من أهدافها ممارسة الالعاب الرياضية وتمارس بالفعل تلك الالعاب ويستثنى من ذلك أندية المحترفين •

الباب الاول اللجنة الاولمبية الاردنية

الفصل الاول تشكيل اللجنة واختصاصاتها

المادة ٣ ــ تؤلف تحت اشراف الوزير لجنة باسم (اللجنة الاولمبية الاردنية) ويكون مركزها الرئيسي (عمان) ولها شخصية اعتبارية .

المادة ٤ ــ تعمل اللجنة مدة اربع سنوات ما لم يقرر المجلس العام حلها بموجب أحكام هذا القانون •

المادة ٥ ــ تشكل اللجنة الاولمبية الاردنية من :

أ \_ ممثل اللجنة الاولمبية الدولية في المملكة الاردنية الهاشمية •

ب \_ ممثل واحد عن وزارة التربية والتعليم •

ج ــ ممثل واحد عن وزارة الشؤون الاجتماعية •

د \_ سبعة أشخاص ينتخبهم المجلس وفقا لاحكام هذا القانون •

عبوز للجنة أن تضم الى أعضائها ما لا يزيد على ثلاثة أعضاء بصفتهم الشخصية على أن تتوفر فيهم الشروط التي تقررها اللجنة ، ويكون لهؤلاء الاعضاء نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها باقي أعضاء اللجنة ،

المادة ٦ ـ يكون لهذه اللجنة وحدها حق الاشراف على الالعاب التي تمارس في المملكة الاردنية الهاشمية الاولمبية منها وغير الاولمبية ، ويكون لها بوجه خاص الحق في الامور التالية :

أ ــ تشكيل وحل الاتحادات الرياضية وفقا لاحكام هذا القانون •

ب ـ حل مجلس ادارة أي اتحاد مع بان الاساب •

ج - تعيين مجالس ادارة مؤقتة للاشراف على ادارة لعبة لم يشكل لها اتحاد أو لادارة اتحاد
 موقوف أو ليس له مجلس ادارة ، أو فاقد عضويته من اللجنة وفقا لاحكام هذا القانون .

د ــ مساعدة الاتحادات الرياضية الاردنيــة لادا. رسالتهــا وتنظيــم الدراسات الخاصــة برفع المستوى الرياضي الفني للالعاب الرياضية والدعاية للحركة الرياضية .

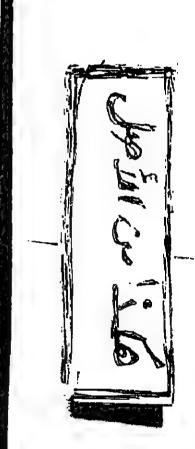
ه \_ تنظيم المؤتمرات والدورات الاولمبية والاقليمية والعربية التي تشترك فيها الملكة الاردنية

و \_ الاعداد للدورات والالعاب الاولمبية والاقليمية والعربية والاشتراك فيها طبقا للقواعب والانظمة المقررة في اللجنة واعتماد ممثلي المملكة الاردنية الهاشمية فيها من لاعبين واداريين بناء على تنسيب الاتحاد المختص •

ز ــ السماح للفرق الرياضية الاردنية على ضوء توصية الاتحاد المختص باجراء مباريات مع الفرق غير الاردنية داخل المملكة الاردنية الهاشمية أو خارجها ، الا ان اللجنة ليست مقيدة بقبول توصية الاتحاد مع بيان أسباب الرفض .

ح ــ المحافظة على القواعد والمبادى. الرياضية وحماية الهواية .

ع ــ المحافظة على المواحد والمباعث والمحافظة واللجان الاولمبية وهيئات ادارة الدورات ط ــ تمثيل الاتحادات لدى الهيئات الحكومية المختصة واللجان الاتحادات أو غيرهم لهـذا والمؤتمرات واعتماد من تنتدبهم من أعضائها أو من أعضاء الاتحادات أو غيرهم لهـذا المفـرض .



## ي \_ الأشراف على الاتحادات وتسوية وحل ما أبد ينشأ من طازف أن الأساد الواحد أو فيما بين الاتحادات، ويشبر قرارها بذلك نهائيا .

- ك \_ النظر والبت في القضايا الرفوعة الى اللجنة من أحد التاندية عند الانتحاد المنتسب السه ، على أن لا يحق للنادي القيام بذلك قبل أن يستأنف قرار منجاس ادارة الاتحاد الى الجمعية الممومية للاتحاد وينتسل فيه •
- ل ــ الاشراف على تنظيم وادارة الحفلات والمهرجانات العامة التي يفيسها أو ينشرك فيها أكثر من اتحاد واحد في المملكة الاردنية الهاشمية أو خارجها •
- م \_ تشكيل ما ترى لزوما لتشكيله من اللهجان الفرعية المنبثقة عنها واختيار تلك اللجان في المركز وفي المناطق وتعيين أعمالها وصلاحياتها وتغيير أعضانها من حين لآخر حسب ما
- ن ـ تفسير مواد هذا القانون أو أي نظام أو لائحة تضمها اللجنة حين تدعو الحاجة ، وعنـــد الاختلاف يحال موضوع الخسلاف الى لجنة تفسير القوانسين بواسطسة السوزير ويعتبر
- س ــ تعبين موظفي اللجنة وترقيتهم وزيادة رواتبهم وايقاف هذه الزيادة وفصلهم من وظائفهم
- ع ـ اعداد مشروع الموازنة وتنفيذها بعد اقرارها ، ولا يجوز صرف أي مبلغ في غير الحدود المقروة في بنود الموازنة الا بمد موافقة الوزير •
  - ف ــ تحديد المصرف الذي تودع فيه أموال اللجنة وطرق قبض وصرف تلك الاموال •
- ص ــ توقيع العقود المتعلقة بأعمال اللجنة وتصديق المقود التي تبرم بين اتحاد وآخر أو بين الاتحادات والفرق غير الاردنية ، وذلك حسب الشروط التي تقررها اللجنة •
- ق ـ تنفيذ قرارات المجلس العام الصادرة ضمن حدود هذا القانون وضمن حدود الموازنة
- ر ـ تحديد عدد أعضاء الجمعية العمومية لكل اتحاد من حين لآخر تبعا لتقدير اللجنة لدرجة قوة فرق الاتحاد في مختلف المناطق وذلك على ضوء توصية مجلس ادارة ذلك الاتحاد •
  - ش ـ الاشراف على انتخاب مجالس ادارة الاتحادات •
  - ت ــ القيام بأي عمل تراه اللجنة ضروريا لتحقيق أهدافها .
- المادة ٧ ـ لا يجوز لاية هيئة خلاف اللجنة أن تمثل المملكة الاردنية الهاشمية في الدورات والالعـاب الاولمية أو الاقليمية أو العربية ، أو ان تدعو الى اقامتها في المملكة الاردنية الهاشمية ، أو ان تنتخل أيا من صفات اللجنة وحقوقها وصلاحياتها ، وتستثنى من ذلك دورات المدارس التي تنظمها وزارة التربية والتعليم ودورات القوى المسلحة التي تنظمها وزارة الدفاع •

## الفصل الثاني المراكز الفخرية في اللجنة

## الادة ٨ ــ المراكز الفخرية في اللجنة :

١ ــ الرئيس يعمل ويختص بما يلي :

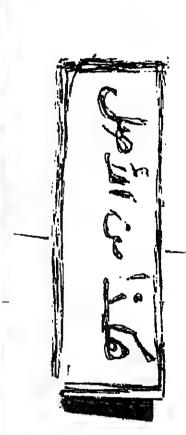
- أ \_ توجيه الدعوات ورئاسة اجتماعات اللجنة والمجلس العام العادية منها والاستثنائية ، عدا الاجتماعات التي نص عليها هذا القانون بخلاف ذلك •
- ب \_ تمثيل اللجنة أمام القضاء والهيئات الرسمية وغيرها في المملكة الاردنية الهاشمية وخارجها سواء بذاته أو بمن يوكله أو حسبما تقرره اللجنة •
- ج ـ توقيع جميع العقود والاتفاقات التي تبرم باسم اللجنة بعد ان توافق اللجنة على هذه العقود وذلك بالاضافة الى توقيع السكرتير والخازن •
  - د ــ توقيع اذونات الصرف والشيكات مع السكرتير والخازن •
- ه ـ توقيع المخابرات الصادرة باسم اللجنة وتوقيع محاضر جلسات اللجنة والمجلس المام ، الا في الحالات التي نص هذا القانون على خلاف ذلك •
  - و \_ القيام بالاعمال التي تمهد اللجنة بها اليه •

## ٢ \_ نائب الرئيس :

يعمل ويختص بأعمال الرئيس في حالة غيابه ويقوم بما يعهد البه الرئيس مــن أعمال وظيفته •

## ٣ \_ السكرتير \_ يعمل ويختص فيما يلمي :

- أ ــ الاشراف على أعمال اللجنة الكتابية منها والادارية وعلى شؤون موظفي اللجنة ، وتحرير المحاضر الخاصة بالاجتماعات والتثبت من تسجيلها والتوقيع عليها من قبل جميع أعضاء اللجنة الذين حضروا الجلسة ، وحفظ السجلات والمستندات والعقود المتعلقة بشؤون اللحنة •
- ب اعداد المخابرات والرسائل اللازمة تنفيذا لفرارات اللجنة وعرضها على الرئيس لتوقيعها وتوقيع الاوراق التي يفوضه الرئيس خطيا بتوقيعها •
- ج \_ تنسيق أعمال اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة والنشت من نشاطها وصحة أعمالها •
- د ــ اعداد وتقديم التقرير السنوي للجنة عن أعمالها قبل الجلسة الاخيرة التي تسبق انعقاد المجلس العام السنوي بعد اقراره من اللجنة •
  - هـــ التعاون مع الخازن على تحضير مشروع الموازنة المالية •
- و \_ توقيع العقود والاتفاقيات التي تبرم باسم اللجنة وتوقيع الشيكات وذلك مع توقيع
  - ع \_ مساعد السكرتــير :
- يعمل ويختص بأعمال السكرتير واختصاصه في حالة غيابه وبما يمهده السكرتير اليه من أعمال وظيفته أو بما تعهده اليه اللحنة •



## ه ــ الخازن ــ يعمل ويختص بما يلي :

- أ \_ تحصيل جميع ايرادات اللجنة وفق الانظمة المالية •
- ب \_ تنفيذُ القرارات المالية التي تتخذها اللجنة والمجلس العام •
- ج \_ الاشراف على حسابات اللجنة واللجان الفرعية المنبثقة عنها •
- د ـ حفظ الوثائق والمستندات المالية ، وهو المسؤول أمام اللجنـة عن جميع البيانات الحسابية وعليه أن يقدمها للجنة في أي وقت يطلب منه الرئيس ذلك .
- هـ ايداع أموال اللجنة في المصرف الذي تعينه اللجنة والاحتفاظ بالسلفة النقديـة
   التي تحددها اللجنة لينفقها الرئيس والسكرتير للإشغال الطارئة وعليه أن يقدم
   حسابا بهذه النفقات الى اللجنة في أول جلسة تعقدها بعد صرف أي مبلغ من السلفة٠
- و ــ وضع التقرير المالي السنوي والختامي وتقديمها للجنة في الوعد الذي تحدده ٠
  - ز \_ تحضير مشروع الموازنة للسنة المالية بالتعاون مع السكرتير •
- ح ــ توقيع اذونات الصرف والشيكات ، وتوقيع العقود والاتفاقيات المالية التي تبرم باسم اللجنة وذلك مع الرئيس والسكرتير .
- ط \_ الأشراف على الموظفين الذين تعينهم اللجنة لمساعدته في التحصيلات وأعمال الحسابات المالية •

#### ٢ \_ مساعد الخازن :

يعمل ويختص بأعمال الخازن واختصاصه في حالة غيابه وبما يعهده اليه الخازن من أعمال وظيفته أو بما تمهده اللجنة اليه • ويستثنى من ذلك توقيع الشيكات الا بقراد من اللجنية •

#### القصل التالت

#### شروط عضوية اللجنة

## المادة ٩ ــ يحب أن تتوفر الشروط التالية في عضو اللجنة المنتخب أو المعين :

- أ ــ ان لا يكون محترفًا أي نوع من أنواع الالعاب الرياضية الاولمبية أو الدولية
  - ب ــ أن يكون قد مارس لعبة رياضية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ج أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة ميلادية عند انتخابه أو تعيينه لعضوية اللجنة •
- د أن يكون قد انقطع عن الاشتراك في الماريات الرسمية لاي اتحاد وفروعه ولاي ناد مدة
   لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ تعيينه أو انتخابه لعضوية اللحنة ، وتستثنى من ذلك العاب البطولة الفردية ، كالعاب القوى والتنس وتنس الطاولة والسكواش والسباحة والرماية وما شابهها .
- م أن يكون كامل الاهلية متمتنا بحقوقه المدنية وغير محكوم بجناية أو جنحة اخلاقية ولم
   يسبق صدور قرار باسقاط تمثيله لاي ناد في أي اتحاد رياضي لاسباب مخلة بالشرف •
- و أن لا يكون قد فقد عضويته في اللجنة أو في أي مجلس من مجالس ادارة الاتحادات في أي من الدورات السابقة لاي سب من الاسباب ، الا اذا اقتنمت اللجنة بزوال ذلك السبب أو تلك الاسباب ،

- ز \_ أن لا يكون عضوا في مجلس ادارة أي اتحاد رياضي من الاتحادات المنتسبة للجنة أو عضوا في جمعيته العمومية •
  - ح \_ أن يكون اردنيا مقيما في المملكة الاردنية الهاشمية بصورة عادية •
- المادة ١٠ \_ اذا تبين أن عضوا في اللجنة فاقدا ايا من شروط العضوية أو انه فقدها خلال عضويته ، تسقط عضويته بقرار من اللجنة ، ويسلم اللجنة جميع ما بعهدته من أموال ومستندات وغيرها مما بخص اللجنة .
- المادة ١١ ــ اذا تخلف عضو اللجنة عن حضور ثلاثة اجتماعات متنالية دون عذر مشروع أو تعــذر عليه متابعة العمل في اللجنة وقررت اللجنة بأكثرية أعضائها اعتباره متخلفا عن القيام بواجباته ٢ فانه يفقد عضويته في اللجنة من التاريخ الذي تحدده اللجنة في قرارها ٠

## المادة ١٢ ــ شغور المراكز في اللجنة وطريقة املائها :

- أ \_ اذا شغر في اللجنة مركز واحد من مراكز الاعضاء المتنجين أو المينين فيما بعد بموجب هذه المادة ، فيحق للجنة أن تعين بديلا عنه ممن تتوفر فيهم شروط العضوية لاملاء المركز الشاغر خلال شهر واحد من شغوره مع مراعاة أحكام المادة (١٧ هـ) من هـذا القانون ، واذا تتخلفت اللجنة عن املاء المركز الشاغر خلال المدة المحددة يقوم المجلس العام باملائه خلال شهر واحد من انقضاء المدة المحددة لقيام اللجنة بالتمين ويشترط الا يزيد عدد المراكز التي تملأها اللجنة بالتمين بموجب هذه المادة على مركزين ، واذا شغر مركز آخر فيملاً من قبل المجلس العام بموجب أحكام هذا القانون ،
- شغر مر در احر فيمار من فبل المجلس المام على الله المعلم مركزان من مراكز الاعصاء ب \_ تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة اذا شغر في اللهنة مركزان من مراكز الاعصاء المنتخبين أو المعينين بموجب هذه المادة ٠
- المسحبين او المعين بموجب المعين بموجب حددة من مراكز الاعضاء المنتخبين أو المعينان المعينان المعينان المعينان المعينان المعام بموجب المادة (١١٢) من هذا القانون ، أو من كليهما ، فعلى اللجنة أن تدعو المجلس العام خلال شهر واحد من تاريخ شغورها لانتخاب ثلاثة أشخاص ممن تتوفر فيهم شروط خلال شهر واحد من تاريخ شغورها لانتخاب ثلاثة أشخاص ممن تتوفر فيهم شروط المعضوية لاملاء تلك المراكز الشاغرة مع مراعاة نص المادة (١٧ هـ) من هذا القانون •
- د اذا خلت أربعة مراكز أو أكثر في اللجنة دفعة واحدة من مراكز الاعضاء المنتخسين أو المسنين بموجب المادة (١/١) من هذا القانون أو من كليهما فعلى اللجنة أن تدعو المبحلس العام خلال شهر من تاريخ شغور تلك المراكز لاجراء التخابات جديدة لجميع أعضاء اللجنة بموجب أحكام هذا القانون وتستمر اللجنة الجديدة في عملها حتى اكمال دورة اللجنة السابقة •
- ا تمال دوره اللحمة السابعة . ه - اذا شغر أي عدد من مراكز الاعضاء المينين في اللجنة بموجب المادة (٥٥) من هذا القانون ، يحق للجنة أن تعين العدد الذي ترتأيه في حدود ما نصت عليه المادة المذكورة ممن تتوفر فيهم شروط العضوية .
- ممن موطر فيهم سروك المستوري اللحنة من مراكز الاعضاء المتخبين أو المينين بموجب الفقرة و \_ اذا شغرت عدة مراكز في اللحنة من مراكز الاعضاء القانون ، فيستشى من هذا (أ) من هذه المادة أو المعنين بموجب المادة (30) وتسري عليهم أحكام الفقرة (ه) العدد ، أولتك الاعضاء الذين عينوا بموجب المادة (30) وتسري عليهم أحكام الفقرة (ه) من هذه المادة وما تبقى من هذه المراكز الشاغرة يملأ بموجب أحكام هذه المادة ،



د \_ يجري الانتخاب بالتزكية أو بالاقتراع السري على أن يكون المنتخبون من بين المرشمجين

م \_ يشترط في انتخاب اللجنة أن يكون ثلاثة من أعضائها على الاقل مقيمين اعتياديا في مركز

و \_ اذا جرى الانتخاب بالاقتراع وتساوى عدد الاصوات التي نالها المرشحون الذين يلون

بدعوة من رئيس اللجنة السابقة أو من أي عضو من أعضائها اذا تخلف الرئيس عن توجيه

الدعوة خلال المدة المذكورة ويعجري في هذا الاجتماع املاء المراكز الفخرية بالانتخــاب ،

ويشترط في ذلك أن يكون الرئيس والسكرتير والخازن مقيمين اعتباديا في مركز اللجنة ،

وكذلك أي تعديل أو تبديل يطرأ على أعضاء اللجنة خلال شهر واحد من تاريخ وقوعه •

جميع ما للجنة من أموال ومستندات وسجلات ولوازم ومعدات وغيرها ، واذا تخلفت عن

ذلك يأمر الوزير فورا بوضع يد اللجنة الجديدة على جميع هذه الاموال والمستندات والسجلات

واللوازم والمعدات وغيرها كما يأمر باتخاذ الاجراءات القانونية بحق أي عضو متخلف من

أ \_ أن يرسل الطلب الى رئيس اللجنة موقعاً من ربع أعضاء المجلس قبل شهر واحد على

ب \_ أن يشتمل الطلب بوضوح على البينات والاسباب التي دعت لتقديمه ولا ينظر في الطلب

ح ـ اذا تخلف رئيس اللجنة أو نائبه في حالة غيابه أو السكرتير أيضًا عن توجيه الدعوة

خلال اسبوع واحد من تسلم الطلب يجوز لاثنين من أعضاء اللجنة أن يقوما يتوجيه

الدعوة بدلا من الرئيس أو نائبه واذا تعذر وجود العضوين لتوجيه الدعوة يحق للوزير

توجيه الدعوة مسع بيان سبب الاجتماع كما جاء في الطلب المقدم من ربسع أعضاء

د ــ اذا لم يكتمل النصاب القانوني في الاجتماع حسب نص المادة (٣١) من هذا القانون ٢

هـ \_ اذا اعفى المجلس العام عضوا واحدا في اللجنة أو أكثر فتملأ الشواغر أو تنتخب اللجنة

يسقط الطلب ويصرف النظر عن دعوة المجلس العام للاجتماع •

الاقل من الموعد الذي يحدد في الطلب للمعود الى الاجتماع الاستثنائي •

المادة ١٨ ـ تعقد اللجنة الجديدة اجتماعا خلال اسبوع واحد بعد تاريخ انتهاء دورة اللجنة السابقة وذلك

ويلجوز للجنة أن تغير المراكز الفخرية بين أعضائها كلما رأت ذلك ضروريا •

المادة ١٩ ــ يقوم رئيس اللجنة بابلاغ الوزير أسماه أعضاء اللجنة ، والمركز الذي يشغله كل منهم فيهـــا

المادة ٧٠ ــ تسلم اللجنة السابقة الى اللجنة الجديدة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ ابتداء دورتها

المادة ٧١ \_ يجوز للمجلس أن يعقد اجتماعا استثنائيا بناه على طلب مقدم من ربع أعضائه لبحث موضوع

حل اللجنة أو اعفاء أي عضو من أعضائها ويتبع في ذلك الاصول التالي :

ما لم يحتوي على هذه المعلومات والبينات المطاوبة •

بموجب أحكام المادة ١٧ من هذا القانون ٠

الفائزين يعاد الانتخاب بين الذين تعادلت الاصوات بينهم ، وذلك لاستكمال الاعضاء السبعة ، فاذا تساوى عدد الاصوات مرة ثانية تجري القرعة بين الاشخاص الذين

الذين عممت أسماؤهم على أعضاء المجلس العام •

تساوى عدد ما نالود من الاصوات •

أعصاء اللجنة السابقة •

#### دورد اللحنة وانتخاباتها

المادة ١٣ ــ تعمل اللجنة دورة مدتها أربع سنوات من تاريخ انتخابها ٠

- المادة ١٤ ـ يترتب على اللجنة أن تقدم تقريرا ختاميا للمجلس العام عن أعمالها وماليتها قبل الائة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء مدتها •
- المادة ١٥ ــ على اللجنة أن تدعو أعضاه المجلس العام لعقد اجتماع في يوم تحدده قبل شهرين على الأقل من تاريخ انتهاء مدتها لانتخاب لجنة جديدة على أن يتم توجيه الدعوة قبل شهر واحد من اليوم المحدد للانتخاب واذا تخلفت عن توجيه الدعوة خلال المدة المحدودة فيحق لأي واحد

#### المادة ١٦ ــ الترشيح لعضوية اللجنة :

- أ \_ يجوز لاي عضو من أعضاء المجلس العام أو اللجنة أن يرشح سبعة أعضاء لعضوية اللجنة الجديدة على أن تصل الترشيحات إلى اللجنة قبل خمسة عشر يوما من اليوم المحدد اللانتخابات ، ويشترط في ذلك أن تقنع اللجنة بتوفر شروط العضوية في المرشح ، وبموافقته على قبول الترشيح كما يشترط أن تشتمل قائمة المرشحين على عمر المرشح وعنوانه وماضيه الرياضي • 🔃
- ب ــ يَجُوزُ ترشيح عَضُو الجمعية العمومية أو مجلس الادارة لعضوية اللجنة وتسقط
- ج ـ تممم اللجنة أسماء المرشحين الذين توفرت فيهم الشروط المقررة على أعضاء المجلس العام قبل اسبوع واحد على الاقل من موعد الانتخاب •

- الذين رشحوهم ، وقائمة بأسماء المرشحين الذين حذفت أسماؤهم من قوائسم الترشيح سواء أكان بسبب عدم توفر شروط العضوية فيهم أو بسبب اعتذارهم
- الانتخاب ويكون قرارها نهائيا .
- ج ـ يتشكل النصاب القانوني للاحتماع الانتخابي وفقا لاحكام المادة ٣٣ من هذا القانون •

القصل الرابع

من أعضائها أن يقوم مقامها بتوجيه الدعوة •

عضويته من الهيئة التي ينتمي اليها بمجرد فوزه في الانتخاب •

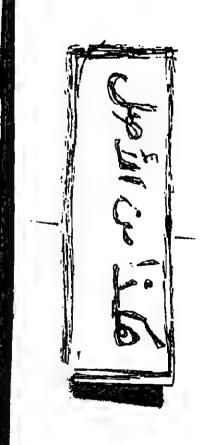
المادة ١٧ \_ انتخاب اللحنة:

أ ــ يدير الاجتماع الانتخابي لجنة مؤقتة تنتخبها اللجنة قبل اسبوع واحد من موعــد الانتخاب ، وتتألف من رئيس وعضوين ويشترط في ذلك أن لا يكون عضو اللجنة الانتخابية مرشحا لعضوية اللجنة ، وعلى اللجنة أن تقدم للجنة الانتخابية المعلمومات

١ – قائمة بأسماء المرشحين المتوفرة فيهم شروط العضوية وقبولهم الترشيح وأسماء

٢ ــ بينة تثبت أن الدعوة قد وجهت من قبل اللجنة حسب الاصول •

ب ـ تشرف اللجنة الانتخابية على عملية الانتخاب وتفصل في الاعتراضات التي قد تثار أثناء



## الفصل الخامس

### اجتماعات اللجنة

المادة ٢٢ ــ تعقد اللجنة اجتماعاتها العادية مرة كل شهر على الاقل ، ويجوز لرئسي اللجنة أو نائبه أن يدعو اللجنة لعقد اجتماعات استثنائية كلما وجد ذلك ضروريا ه

المادة ٢٣ \_ يحق لاي عضو في اللجنة أن يطلب من الرئيس بكتاب مسجل دعود اللجنة لعقد اجتماع استثنائي لبحث موضوع خاص يعين في الكتاب ، ويجب على الرئيس توجيه الدعوة للاجتماع خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تاريخ استلامه الكتاب المذكور ، واذا تخلف الرئيس عــن توجيه الدعوة خلال المدة المحددة فيحق للعضو الطالب أن يوجه الدعوة بأسمه -

المادة ٧٤ ــ يكتمل النصاب القانوني لاجتماءات اللجنة بعضور الاكثرية المطلقة لعدد الاعضاء •

المادة ٢٥ ــ تصدر القرارات بأكثرية أصوات الاعضاء الحاضرين ، وفي حالة نساءي الاسوات يرجح الجاتب الذي يصوت الرئيس معه •

المادة ٢٦ ــ اذا لم يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة ثلاث مرات متنالية فيحق لاي عضو من أعضاء اللجنة دعوة المحلس للاجتماع لبحث الموضوع واتخاذ القرار الذي يراد مناسبا •

المادة ٧٧ ــ تنخذ قرارات اللجنة بالتصويت العلني ه

الباب الثاني المجلس العمام

المادة ٢٨ ـ يتألف المجلس العام من أعضاء مجالس ادارة الاتحادات ويختص هذا المجلس فيما يلي : أ ــ انتخاب اللجنة .

ب ـ تصديق حساب اللجنة الختامي .

ج ــ الموافقة على الموازنة السنوية للجنة .

د ــ النظر في تقارير اللجنة ومناقشتها •

هـ النظر فيما يعرض عليه من قبل اللجنة من أعمال .

المادة ٢٩ ــ يعقد المجلس العام اجتماعا عاديا مرة في السنة خلال شهر أيلول من كل سنة ، ويعجوز لرئيس اللحنة أن يدعو المحلس لعقد اجتماعات استثنائية خلال السنة كلما وجد ذلك ضروريا •

المادة ٣٠ \_ يحق لربع أعضاء المجلس أن يقدموا طلبا للرئيس لتوجيه الدعوة لعقد اجتماع استثنائي للمجلس ، ويشترط في ذلك :

. أ. – إن يتضمن الطلب الاسباب التي دعت إلى تقديمه وموعد عقد الاجتماع •

ب \_ أن يقدم الطلب قبل أربعة أسابيع على الأقل من الموعد الذي يجدد. الطالبون للاجتماع •

ج ــ على الرئيس أن يعقد اجتماعا للجنة لبحث هذا الطلب خلال اسبوع من تاريخ استلام

د ــ اذا وافقت اللجنة على قرار الدعوة ، فعلى الرئيس أن يوجه الدعوة الى المجلس لعقــد اجتماع استثنائي قبل عشرة أيام على الاقل من الموعد الذي حدده الطالبون للاجتماع •

ه \_ اذا تخلف الرئيس أو نائبه أو السكرتير أو أي عضوين من أعضاء اللجنة عن توجيه الدعوة ضمن المدة المحددة في الفقرة (د) من هذه المادة ، فيحق للوزير توجيه الدعوة خلال اسبوع واحد على الاقل من تاريخ موعد الاجتماع •

و \_ اذا انقضت المدة المحددة في الفقرة (ه) من هذه المادة ولم يوجه أي عضو الدعوة الى المحلس ، أو أم توافق اللحنة أصلا على الطلب بتوجيه الدعوة يحق للربع الطالب عندئذ أن يوجه الدعوة بتواقيعهم جميعًا خلال خمسة أيام على الأقل قبل تاريخ عقد الاجتماع •

ز \_ اذا انقضت المدة المحددة في الفقرة (و) من هذه المادة دون دعوة المجلس لعقد الاجتماع الاستثنائي من قبل الربع الطالب، أو من قبل رئيس اللجنة أو أحد أعضائها بموجب الفقرتين (د) و (ﻫ) من هذه المادة يشبر الطلب المقدم من ربع الاعضاء لاغيا ٠

المادة ٣١ \_ يكتمل النصاب القانوني للمجلس بحضور أكثرية الاعضاء القائمين ، وتصدر القرارات بأكثرية عدد أصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الاصوات ، يرجح الجانب الذي يصــوت

المادة ٣٧ \_ يكنمل النصاب القانوني للمجلس في اجتماع الحل بحضور ثلاثة أرباع الاعضاء وتصدر القرارات بأكثرية أصوأت الاعضاء الحاضرين ويكون لرئيس الاجتماع صوت مرجح •

المادة ٣٣ \_ يكتمل النصاب القانوني للمجلس في الاجتماع الذي يعقد لانتخاب اللجنة بحضور الاكثرية المطلقة لعدد أعضاء المجاس بما في ذلك غير القالمين منهم .

المادة ٣٤ ــ اذا لم يكتمل النصاب القانوني خلال ساعة بعد الوقت المحدد للاجتماع يؤجل موعد الاجتماع اسبوعين ويعتسر الاجتماع المؤجل قانونيا مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين ، ويشترط في ذلك اعادة توجيه الدعوة للاجتماع المؤجل •

المادة ٣٥ ــ تتحذ قرارات المجلس بالتصويت السري أو العلني حسب ما تقرره اكثرية أعضاء المجلس

الباب الثالث

الاتحادات الرياضية

الفصل الأول

تسكيل الانحاد

المادة ٣٠١ ــ يشكل الاتحاد بقرار من اللجنة ويكون مركزه الرئيسي (عمان) وله شخصية اعتبادية ٠ المادة ٣٧ \_ يكون للاتحاد وحده حق الاشراف على اللعبة التي يختص بها في المملكة الاردنية الهاشمية

ويكون له بوجه خاص الحق في الامور التالية :

أ ـ نشر وتشجيع اللعبة التي يشرف عليها ورفع مستواها في المملكة الاردنية الهاشمية .
 ب ـ بث الروح الرياضية الصحيحة بين اللاعبين والجمهور .

حماية الهواية ومراعاة قواعدها وشروطها وفقا للقواتين الدولية •

د ـ مراعاة وتنفيذ القوانين والنظم الدولية الصادرة للعبة الني يشرف علمها •

ه ـ تنظيم الدورات والمباريات والاجتماعات المحلية والخارجة والاشراك فيما يمكن الاشتراك فيه من الدورات والمباريات التي تنظمها انحادات الاقطار العربة والاتحاد الدولي وغير ذلك مما يؤدي الى تحقيق هذه الاهداف ، ويكون ذلك بموافقة اللجنة واشرافها ه

و \_ تهيئة وتصنيف حكام للمة التي يختص بها الاتحاد •

المادة ٣٨ ـ يتألف الاتحاد من الاندية المنسبة اليه والني تتوفر فيها شروك العضوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤ من هذا القانون .

المادة ٣٩ ـ يدير الاتحاد مجلس الادارة المنتخب أو العين بموجب أحكام هذا القانون .

المادة ٤٠ ــ لا يجوز تشكيل أكثر من اتحاد واحد للعبة الواحدة ، ويجوز أن ينسكل اتحاد واحد للعبتين على الاكثــر .

المادة ٤١ ــ يحق للجنة الغاء أي اتحاد أو ايقافه في حالة مخالفة ذلك الاتحاد لهذا القانون أو اذا وجدت اللجنة أن سلوك الاتحاد يجعله غير جدير ببقائه عضوا في اللجنة مع بيان الاسباب •

#### الفصل الثاني

شروط عضوية الاندية في الاتحاد

المادة ٤٢ ـ يجب أن تتوفَّر في النادي الذي ينتسب للاتحاد الشروط التالية :

أ ــ ان تتوفر فيه الاهلية القانونية .

ب ــ ان يشتمل قانونه الاساسي على هدف رياضي .

ج ـ أن تطلب هيئة ادارته كتابة الانتساب للانتحاد وتوافق مقدما على التقيد بقوانين الانتحاد
 وأنظمته والتعاون مع جميع أعضاء الانتحاد

د ــ أن يمارس اللعبة التي يشرف عليها الاتحاد ويشترك فريقه ولاعبوء في دورات بطولتها الخاصة والعامة التي يقرر محلس ادارة الاتحاد اعتبارها الزامية .

ه ــ أن يوافق مجلس ادارة الاتحاد على اعتبار فريق النادي الأول من الدرجة الاولى •

و – أن لا يقل عدد لاعبيه المسجلين الذين يمارسون اللعبة فعلا عن العدد المطلوب للفريــق الكامل زائدا نصف ذلك العدد .

ز - أن يسدد اشتراكه السنوي وغيره من الاشتراكات والرسوم والغرامات التي يقررها محلس الادارة في الوقت الذي يحدده .

ح - أن لا يكون أي لاعب من لاعبيه المسجلين مخترفًا لاية لعبة رياضية .

i. 1

المادة ٣٣ \_ يدفع النادي وسوم الانتساب مقدما مع الطلب ، فاذا رفض طلبه يرد اليه الرسوم •

المادة ٤٤ – يحق لمجلس الادارة أن يرفض طلب انتساب أي ناد للاتحاد مع بيان الاسباب وللنادي الطالب حق استثناف القرار برفض طلبه الى اللجنة .

المادة ٤٥ ــ اذا فقد أي عضو من أعضاء الاتحاد أي شرط من شروط العضوية الأنفة الذكر يحق لمجلس الادارة أن يوقف عضويته موقتا أو أن يقرر فصله ويشترط في ذلك ما يلمي :

أن يلفت نظر النادي كتابة الى فقدانه ايا من شروط العضوية قبل شهرين على الاقل
 من تاريخ صدور قرار مجلس الادارة بشأنه •

ب \_ اذا قنع مجلس الادارة ان النادي قد اثبت استثناف نشاطه وتوفرت لديه جميع شروط المضوية خلال مهلة الشهرين r يعدل مجلس الادارة عن قراره بالفصل أو الايقاف ٠

ج \_ لا يسري قرار ايقاف أو فصل أي ناد من الاتحاد لاي سبب من الاسباب الا بموافقـــة
 اللجنة اعتبارا من التاريخ الذي تحدده •

المادة ٤٦ ــ اذا تخلف عضو الانحاد عن نفيذ أي قرار صادر عن مجلس الادارة أو عن الجمعية العمومية بموجب هذا القانون ، يترتب على مجلس الادارة أن يلفت نظره كتابه الى ذلك ، قاذا أصر على تخلفه بعد مرور شهر من تاريخ تسلمه كتاب مجلس الادارة يعتبر فاقدا عضويته في الاتحاد اعتبارا من التاريخ الذي يحدده مجلس الادارة .

المادة ٤٧ ــ يحق للعضو أي النادي الفاقد العضوية أن يستأنف أي قرار صادر من مجلس الادارة الى الجمعية العمومية ويشترط في ذلك :

أ \_ أن يرسل بالبريد المسجل لاثحة الاستثناف مرفقة برسم استثناف قدره خمسة دناسير الى مجلس الادارة •

ب ـ يقدم الاستثناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار للنادي .

ج ... يترتب على مجلس الادارة أن يرسل الى كل عضو من أعضاء الحمعية العمومية صورة عن لائحة الاستثناف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه لها مع دعوة يعين فيها تاريخ الاجتماع للنظر في الاستثناف ...

تاريخ الاجتماع للنظر في الاستثناف ...

د \_ في حالة فسخ القرار نهائيا تعاد رسوم الاستثناف كاملة الى المستأنف •

المادة ٤٨ ــ يحق للمستأنف أن يوفد مندوبا عنه بالاضافة الى ممثله الدائم في الجمعية العمومية لتوضيح أساب الاستثناف ، على أن لا يحق لفرقاء الاستثناف الاشتراك في التصويت على القرار •

. . المادة ٤٩ ــ ينتدب مجلس الادارة مندوبا عنه الى الجمعية العمومية لبيان مطالعاته في موضوع الاستئناف على أن لا يشترك في التصويت على القرار •

المادة ٥٠ \_ يحق للمستأنف أن يميز قرار الجمعية العمومية الى اللجنة خلال اسبوع واحد من تاريخ صدور القرار على أن يدفع رسما قدره خمسة دناتير يعاد اليه في حالة نقض القرار المميز ٠

المادة ٥١ ــ يحق لمجلس الادارة أن يميز قرار الجمعية العمومية الى اللجنة خلال اسبوع واحد من تاريخ صدور القرار • Charles of the state of the sta

# Spilling 10

### الفصل الرابع

## مجلس ادارة الاتحاد واختصاصاته

المادة ٥٧ \_ الاتحاد شخصية معنوبة يمثله مجلس الادارة •

المادة ٥٨ \_ ينألف مجلس الادارة من ثلاثة أعضاء على الاقل الى تسعة أعضاء على الاكثر •

المادة ٥٩ ـ يجب أن تتوفر في عضو مجلس الادارة نفس الشروط الواجب توفرها في عضو الجمعية العمومية كما وردت في المادة ٥٣ من هذا القانون بالاضافة الى الشروط التالية :

أ \_ ان لا بجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية اللجنة أو عضوية أي مجلس ادارة آخر.

ب \_ أن بكون قد انقطع عن الاشتراك في مباريات البطولة الرسمية المحلية لمدة سنة واحدة
 على الاقل قبل تاريخ انتخابه عضوا في مجلس الادارة •

المادة ٦٠ ما يعمل مجلس الادارة دورة مدتها أربع سنوات من تاريخ انتخابه فيجا عدا الحالات التي لله دورة مدتها أربع سنوات من تاريخ انتخابه فيجا عدا الحالات التي

الماده ٦١ ـ بفقد عضو مجلس الادارة عضويته بقرار من مجلس الادارة في الحالات التالية :

أ \_ اذا فقد أي شرط من شروط العضوية •

ب ــ اذا تخلف عن حضور ثلاثة اجتماعات متالية دون عذر مشروع •

ج \_ اذا تخلف عن النعاون مع باقي أعضاء مجلس الادارة على تحقيق أهداف الاتحاد وقرر
 محلس الادارة بأكثرية ثلاثة ارباع أعضائه الحاضرين في اجتماع قانوني اعتباره كذلك •

د ــ اذا استقال من مركزه وووفق على استقالته •

ه ـ اذا فقد شرط الاقامة في عمان بالسبة للمراكز الفخرية •

المادة ٢٧ ــ اذا رغب مجلس الادارة في الاستقالة يقدم استقالته الى الجمعية العمومية في اجتماع فوق المادة يعقد لهذا الغرض •

المادة ٦٣ - اذا شغر مركز واحد أو أكثر في مجلس الادارة على أن لا تزيد هذه المراكز الشاغرة على نصف عدد أعضائه يقوم الاعضاء الباقون بدعوة الجمعية العمومية خلال شهر واحد لاملاء المراكز الشاغرة بموجب أحكام هذا القانون ، واذا تخلف الاعضاء الباقون أو أحدهم عن توجيه الدعوة ضمن المدة المحددة ، تقوم اللحنة بهذه الدعوة خلال اسبوعين من تاريخ انتهاء المدت و ال

المادة ٦٤ ــ اذا شغر في مجلس الادارة أكثر من نصف عدد مراكزه يعتسر مجلس الادارة بكامله منحلا •

للادة ٦٥ .. يحق لربع أعضاء الجمعية العمومية أن يقدموا كتابا الى مجلس الادارة يطلبون فيه حل مجلس الادارة أو اعفاء عضو من أعضائه ، ويشترط في ذلك أن يبن في الكتاب الاسباب التي دعتهم الادارة أو اعفاء عضو من أعضائه ، ويشترط في ذلك أن يبن على جدول أعمال الجمعية العمومية الى ذلك ويترتب على مجلس الادارة أن يضع هذا الموضوع على جدول أعمال الجمعية العمومية الى ذلك ويترتب على مجلس الادارة أن يضع كتاب الحل ، على أن لا تتجاوز مدة خمسة عشر لمناقشته في أول جلسة تعقدها بعد تسلمه كتاب الحل ، على أن لا تتجاوز مدة خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الكتاب ، فاذا وافق ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الحاضرين في اجتماع يوما من تاريخ استلام الكتاب ، فاذا وافق ثلائة أرباع أعضاء الجمعية الحاضرين في اجتماع

#### الفصل الثالث

## الجمعية العمومية للاتحاد

المادة ٥٧ ــ تتألف الجمعية العمومية من ممثلي الاندية المنتسبة الاتحاد وتختص فسما باي :

أ \_ انتخاب مجلس الادارة •

ب ـ تصديق حساب الاتحاد الختامي .

ج ــ الموافقة على الموازنة السنوية •

د ــ النظر في تقارير مجلس الادارة ومناقشة أعماله •

ه ـــ النظر في أي اسنئناف يقدم لها من أي عضو في الاتحاد •

و ــ النظر فيما يعرض عليها من قبل مجلس الادارة من أعمال •

ز ــ العمل في كل ما يخوله لها هذا القانون •

المادة ٥٣ ــ يجب أن تتوفر الشروط الأتية في ممثلي الاندية في الجمعية العموسة لكل اتحاد ٠

أ \_ أن يكون من هواة اللعبة التي يشرف عليها ذلك الاتحاد ومارس أو يمارس تلك اللعبة •

ب ـ أن لا يكون محترفًا لاية لعبة رياضية .

ج ــ أن يحمل تفويضًا خطيًا من النادي الذي يمثله •

د ــ ان لا يكون قد حرم من الاشتراك في المباريات مدة فصل رياضي كامل ، والا يكون قد فصل من أية هيئة رياضية لاي سبب من الاسباب .

م - تدقق اللجنة في صحة تفويض كل من ممثلي الاندية ومؤهلاتهم المنصوص عنها في هذه المادة ، ولها ان ترفض أوراق اعتماد أي شخص لم تنوفر فيه الشروط المطلوبة ، ويجب توفر هذه الشروط طيلة تمثيله لذلك النادي .

و - يقوم مجلس ادارة الاتحاد في حالة وجوده مقام اللجنة في تطبيق الفقرة (ه) من هذه المادة .

ز ... أن لا يجمع بين عضوية جمعيتين عموميتين ، أو بين عضوية جمعية عمومية ومجلس ادارة .

اللاة 65 ـ اذا فقد ممثل النادي شروط تمشله للنادي في الحمعية العمومية لاي سبب من الاسباب يدعى النادي لانتداب من يحل محله .

المادة ٥٥ ـ يحق للجمعية العمومية أن توصي اللجنة بفصل أي ناد أو بتغير مندوب أي ناد مع بسان الاسباب، وتدرس اللجنة تلك الاسباب على ضوء توصية الجمعية العمومية ولكنها غير ملزمة بها، ولها أن تقرر ما تراه مناسبا .

the transfer and but the

المادة ٥٦ ـ تطبق أحكام المواد (٢٩ ـ ٣٥) من هذا القانون على اجتماعات الجمعية العمومية .

قانوني على حل مجلس الادارة بكامله أو اعفي أكثر من نصف عدد أعضائه يسقط مجلس الادارة بكامله واذا اعفي عضو واحد أو أقل من نصف عدد أعضائه تسقط العضوية عنهم ونملأ مراكزهم بموجب أحكام هذا القانون ٠

المادة ٣٦ ـ عند انقضاء دورة مجلس الادارة أو استقاله أو حله أو انحلاله ، يستمر مجلس الادارة في عمله ويحدد موعدا لانتخاب مجلس ادارة جديد ويقوم بدعوة الحمية العمومية الى جلسة طارئة خلال شهر واحد لاجراء الانتخاب على أن توجه الدعوة قبل اسبوعين على الاقل من اليوم المحدد للانتخاب .

المادة ٦٧ ــ اذا تخلف مجلس الادارة عن دعوة الجمعية العمومية الى جلسة طارئة لانتخاب مجلس ادارة جديد كما جاء في المادة ٦٦ من هذا القانون تقوم اللجنة بذلك بناء على طلب ربع أعضاء الجمعية العمومية أو بناء على قرار منها اذا اغفل أعضاء الجمعية العمومية تقديم مثل هذا الطلب ه

#### المادة ٦٨ ــ الترشيح لعضوية مجلس الادارة :

أ \_ بحق لاي عضو من أعضاء الجمعية العمومية أن يقدم الى مجلس الادارة أو من يقوم مقامه قبل ثلاثة أسابع على الاقل من الموعد المحدد لانتخاب أعضاء مجلس الادارة قائمة بأسماء من يرشحهم لعضوية مجلس الادارة على أن لا تتجاوز أسماء المرشحين عدد المطلوب انتخابهم وان ترفق هذه القوائم بموافقة المرشحين الحظية •

ب ــ اذا لم تصل القوائم ضمن المدة المحددة تقوم اللجنة بترشيح العدد المطلوب ممن تتوفر فيهم الشروط •

ج ــ يدقق مجلس الادارة أو من يقوم مقامه قوائم الترشيح وله البحق بأن يحذف اسم أي مرشح لا تتوفر فيه شروط العضوية ه

د ـ يعمم مجلس الادارة أو من يقوم مقامه قوائم الترشيح على أعضاء الجمعية العمومية مع بيان بأسماء المرشحين الذين حذفت أسماؤهم لعدم نوفر شروط العضوية فيهم وبيان تلك الاسباب ويشترط أن يتم هذا التعميم قبل عشرة أيام من تاريخ موعد الانتخاب ٠

#### المادة ٦٩ ــ انتخاب مجلس الادارة :

أ - يرأس اجتماع الجمعية العمومية المعقود لانتخاب مجلس الادارة رئيس اللحنة أو نائبه
 في حالة غيابه أو من تنتدبه اللجنة لهذا الغرض في حالة غيابهما ، ويمين الرئيس اثنين
 من الحاضرين لمساعدته في الاشراف على عملية الانتخاب .

ب ـ تطبق أحكام الفقرات (ج ، د ، ه ، و) من المادة ١٧ من هذا القانون على انتخاب مجلس الادارة .

المادة ٧٠ ــ يتسلم مجلس الادارة الجديد من محلس الادارة السابق موجودات وأموال الاتحاد ٠

المادة ٧١ - يوزع مجلس الادارة المراكز الفخرية وهي الرئيس ، السكرتير ، والحازن بين أعضائه المقيمين في عمان في أول جلسة يدعو اليها رئيس اللجنة ويجري التوزيع اما بالتزكية أو بالاقتراع السري ، وعلى مجلس الادارة أن يعيد توزيع المراكز الفخرية خلال اسبوع واحد من تاريخ فقدان شرط الاقامة لاي عضو يشغل أحد تلك المراكز .

المادة ٧٧ ــ لمجلس الادارة حتى الاشراف على اللعبة المختص بها وتشمل صلاحياته ما يلي :

أ \_ التعاقد والتراضي والمصالحة باسم الاتحاد •

ب \_ تنفيذ قرارات الجمعية العمومية •

ب الاشراف على جميع المباريات التي تقام داخل المملكة الاردنية وخارجها وتنظيم وادارة مباريات البطولة المحلية في المناطق أو البطولات العامة في المملكة الاردنية الهاشمية والمباريات التدريبية والمنتخبات •

د \_ تنظيم أو الاشتراك في تنظيم وادارة الحفلات والمهرجانات العامة التي توافق اللجنــة على اقامتها •

م \_ تنسيق الصلات بين الاندية الاعضاء •

و ... تسوية وحل ما قد ينشأ من خلاف بين الاندية الاعضاء أو بين اللاعبين والاندية أو غير ذلك مما يرفع أو يحال الى مجلس الادارة من قضايا أو مشاكل .

لسماح لفرق الاندية الاعضاء أو المنتخبات باقامة مباريات ودية أو رسمية داخــل
 المملكة الاردنية الهاشمية •

ط \_ تنظيم ادارة المباريات والحفلات وغيرها والاشراف على بيع التذاكر لها واستيفاء ١٠٪ من الدخل العام •

ي - السماح لفرق الاندية الاعضاء أو المنتخان باقامة مباريات مع فرق غير اردنية داخل
 المملكة الاردنية الهاشمية أو خارجها بعد الحصول على موافقة اللجنة •

شكيل ما يرى لزوما لتشكيله من اللجان الفرعية لمساعدته في ادا، واجباته واختصاصاته
 وتتحديد أعمال اللجان الفرعية ومراكزها وصلاحياتها وتغيير أعضائها وحلها واعادة
 تشكيلها كلما رأى ذلك ضروريا •

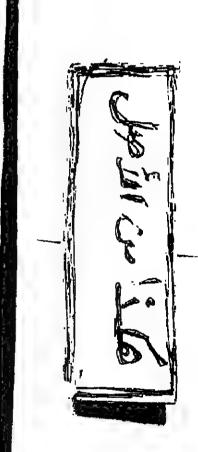
ل ــ تعبين وعزل الموظفين والعمال وتبحديد رواتبهم وأجورهم م

م \_ قبول طلبات الانتساب الى الاتتحاد بعد الحصول على موافقة اللجنة •

ن ــ فرض العقوبات الادارية والمالية التي يرى محلس الادارة فرضها على الاندية وعلى اللاعســـين •

س ــ وضع ما يراه ضروريا من الانظمة الادارية والمالية لضمان سير أعمال الاتحاد وتحقيق أهدافه بعد الحصول على موافقة اللجنة •

ع ــ قبول الهدايا الرمزية وتخصيصها لانواع البطولات ومنح القاب الجدارة ودرجات البطولة والجوائز الرمزية والاوسمة والهدايا العينية الملائمة .



# ن ـ تحدید عدد الاندیة فی کل بلد أو منطقة على أساس الكفاءة الفنية وعدد الملاعب القانونية في البلد أو المنطقة •

- ص ـ اصدار شهادات الحكام ومساعديهم بالدرجة التي يقررها مجلس الادارة واصدار التصاريح الخاصة بالاداريين والحكام واللاعبين وغيرهم .
  - ق ــ قبض ايرادات الاتحاد وفقا للمقتضيات المالية وضمن حدود الموازنة المقررة
    - ر ــ الاشتراك في الاتحاد الدولي بموافقة اللجنة •
- ش ـ دعوة الجمعية العمومية لعقد الاجتماعات السنويـة العادية والختاميـة والاجتماعات الاستثنائية التي يرى ضرورة عقدها .

#### المادة ٧٣ ــ المراكز الفخرية في مجلس الادارة :

#### ١ ــ الرئيس :

- ـ يمثل مجلس الادارة لدى الجهات الادارية والرياضة المختصة وفي القضاء .
- ب يرأس اجتماعات مجلس الادارة واجتماعات الجمعية العمومية باستثناء الاجتماع
   الذي تعقده الجمعية العمومية لانتخاب مجلس ادارة جديد .
- ج ـ يوقع المخابرات والدعوات والعقود والتقارير التي تصدر باسم مجلس الادارة
  - د ـ يوقع اذونات الصرف وشيكات السحب مع الخازن .
    - ه ـ يراقب سير أعمال مكتب الاتحاد وموظفيه ه

## ٢ – نائب الرئيس :

يسل ويختص بأعمال الرئيس في حالة غيابه ويقوم بما يمهد اليه الرئيس من أعمال وظيفته ه

#### ٣ ـ السكرتيع:

- أ \_ يدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة والحمصة العمومية ويعد المخابرات والدعوات ويحفظ الملفات والسجلات والعقود والمستندات والاختام المتعلقة بالاتحاد ه
- ب ـ يشرف على سير أعمال مكتب الاتحاد ولجانه الفرعية وشؤونه الادارية وصيانة موجودات.
  - بعد التقارير الادارية ويتعاون مع الجازن على اعداد التقارير المالية
    - د ـ يوقع المخابرات التي يقوضه الرئيس بتوقيعها ه
- ه ينظم اجتماعات مجلس الادارة والحمجية العمومية ويتختق من صحة اعتماد

#### ٤ \_ الخازن :

- أ \_\_ بنسلم الايرادات الخاصة بالاتحاد ويودعها في المصرف الذي يعينه مجلس الادارة
   على ان يحتفظ بالمبلغ النقدي الذي يحدده مجلس الادارة للنفقات النثرية
   والطاراتـــة •
- ب ـ يستجل ايرادات الاتحاد ونفقاته وموجوداته ويحفظ قيودها ومستنداتها حسب النظام المالي ويشرف على حسابات اللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الادارة .
- حـــ يوقع شيكات السحب واذونات الصرف والعقود والاتفاقيات المالية المتعلقة بالانحاد
   مع الرئيس أو من يقوم مقامه ويوقع الايصالات ومستندات الصرف
- د ـ يصرف ما يلزم صرفه من أموال الاتحاد بالقدر الذي يقرره مجلس الادارة وفي حدود الموازنة وبنودها المقررة على أن يقدم لمجلس الادارة في آخر كل شهر فائمة بالنفقات للتصديق والموافقة عليها ويجب توقيع الرئيس أو من يقوم مقامه مع المخازن على قائمة النفقات بعد موافقة مجلس الادارة عليها ويعتبر مجلس الادارة بكامله مسؤولا عن ذلك •
- ع \_ يمد التقارير المالية السنوية والتقرير الختامي ويعد موازنة الاتحاد الجديدة
   للسنة المقبلة بالتعاون مع السكرتير ويقدمها لمجلس الادارة خلال اسبوع واحد
   من انتهاء السنة المالية وشهر واحد من انتهاء مدة مجلس الادارة •
- و \_ الحازن مسؤول عن أموال الاتحاد المنقولة وغير المنقولة وعن جميع موجوداته وعن صيانة وسلامة ما يؤول اليه بأحكام أية عقود أو اتفاقيات وحسما يقرر محاس الادارة وعلى الحازن أن يقدم كفالة مالية يحدد مجلس الادارة قيمتها كضمانة على ما يكون بمهدته من أموال •

#### ه ـ المراقب :

بدقق السنجلات والصرفيات والنفقات والقيود المالية وغيرها ويتعاون مع السكرتير والخازن على جعلها جاهزة تامة باستمرار •

# المدة ٧٤ ــ يحق المحنة حل معطس ادارة أي اتحاد للاسباب التالية :

- أ \_ ميخالفة مجلس الادارة لاحكام هذا القانون أو لانظمة الاتحاد
  - ب \_ عدم التقيد بتعليمات اللجنة •
  - ج ـ عدم التماون بين أعضاء مجلس الادارة ٠
- د ــ لاي سبب آخر ترى اللجنة انه كاف لاصدار قرار بحل مجلس الادارة •
- المادة ٧٥ \_ تطبق أحكام المواد ٢٧ \_ ٢٧ من هذا القانون على اجتماعات مجلس الادارة •

الباب الرابـــع الماليــــة

الفصل الاول ماليــة اللجنـــة

المادة ٧٦ ــ تتكون مالية اللجنة من :

أ \_ المخصصات والاعانات الحكوميـــة •

ب ــ التبرعات والهبات التي توافق اللجنة على قبولها •

ج \_ وارد الماريات الاولمبية والعربية والاقليمية والاعدادية والتمهيدية التي تقيمها اللجنة .

د ــ الحصص بالنسبة التي تقررها اللجنة من واردات الحفلات العامة التي يقبمها أو يشترك فيها أكثر من اتحاد واحد •

ه \_ رسوم الانتساب والاشتراك السنوي الذي تحدده الاتحادات •

و \_ وارد وأرباح الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص اللحنة •

ز \_ وارد المشاريع التي تتبناها اللجنة وتنف ذها منفردة أو بالتعاون مــع المجلس العام أو الاتحادات أو الاندية بموافقة الوزير •

المادة ٧٧. ـ تبدأ السنة المالية في أول شهر نيسان وتنتهي في ٣١ آذار من السنة التي تليها ٠

المادة ٧٨ ــ اللجنة مسؤولة عن مالية اللجان الفرعية المنبثقة عنها وتخضع اللجنة للتفتيش المالي لوزارة الشؤون الاجتماعية ولديوان المحاسبة والنظم المالية الحكومية •

المادة ٧٩ ـ لا يمنح أعضاء اللجنة أو اللجان الفرعية المنبئقة عنها أي مرتب أو مكافأة مالية عن الاعمال التي يقومون بها خلال أوقات فراغهم ٠

المادة ٨٠ ــ يجوز أن يمنح أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة واللجان الفرعية علاوات سفر أو تعويضات مقابل قيامهم بأعمال يتكبدون أو يخسرون من أجل القيام بها نفقات اضافية حسبما تقرر اللجنة في حدود الموازنة المصدقة ٠

المادة ٨١ ـ يجوز للوزير بناء على طلب من اللحنة أو من رئيس ديوان المحاسبة أن يأمر بوضع يد اللحنة على أموال الاتحاد الذي يتخلف عن تقديم كشف بحساباته الى اللجنة في الوقت الذي تحدده اللحنة واذا تبين في أي وقت ان تلاعا أو اختلاسا قد حصل في قبود أو أموال الاتحاد فللوزير أن يأمر باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المختلسين أو المتلاعبين بأموال الاتحاد المنقولة وغير المنقولية .

الفصل الثاني مالحة الاتحاد

المادة ٨٧ ــ تنكون مالية الاتحاد من أمواله المنقولة وغير المنقولة التبجمعة لديه من : أ ــ رسم انتساب النادي أو الهيئة للاتحاد .

ب \_ رسم الانشراك السنوي للاعضاء •

ج \_ رسم اشنراك الفرق في الدورات أو مباريات البطولة المحلية والعارجية •

د \_ رسم سحبل الحكام واللاعبين والفرق وغيرها من رسوم التسجيل والشهادات حسما يقررها مجلس الادارة •

ه ... الغرّ امات النبي يفرضها مجلس الادارة أو اللجان المنبثقة عنها والمحولة منه سلطة فرضها بموجب هذا القانون •

و \_ الحصص النسبة التي يحددها مجلس الادارة من صافي دخل المباريات التي تجري بين فرق الاندية الاعضاء أو بين فرق المتخبات •

ز \_ المحصصات التي تقدمها اللحنة الى الاتحاد •

ح \_ المنح الحكومية والمؤسسات الرسمية •

ط ــ السرعـــات •

المادة ٨٣ ــ غدم محلس الادارة الى الجمعية العمومية الموازنة السنوية كما يقدم الموازنة الجديدة للسنة المالية في احتماع الجمعية السنوي والختامي •

الباب الخامس أحــكام عامـــة

المادة ٨٤ ـ اذا اكسل الصاب القانوني في الاجتماع ثم انسحب عدد من الاعضاء قبل أن يعلن الرئيس فض الاجتماع سواء كان الانسحاب باذن من الرئيس أو بدون اذنه ، يستمر الاجتماع مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين ويعتبر العدد المنسحب حاضرا وممتنعا عن النصويت ولا يؤثر انسحابه في النصاب الذي وفر فاتونية الاجتماع .

المادة ٨٥ ــ يستمر الاجتماع منعقدا حتى يعلن الرئيس فضه .

المادة ٨٦ سـ اذا قررت اللجنة دعوة المجلس أو قرر مجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية لعقد اجتماع استثنائي وتعظف الرئيس المختص أو نائبه أو السكرتير عن توجيه الدعوة ، فيحق لاي عضو من أعضاء اللجنة أو مجلس الادارة توجيه الدعوة مع بيان الاسباب لعقد ذلك الاجتماع .

المادة ٨٧ ـ فيما عدا ما ورد النص على خلافه ترسل الدعوة الى الاعضاء لحضور الاجتماع قبل اسبوع واحد على الاقل من موعد عقده الا في الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها عدم التقيد بهذه المدة المحددة ويشترط في ذلك :

أ \_ أن تنصمن الدعوة لائمحة الابحاث وكشفا بالحساب اذا اشتملت الابحاث عليه •

ب \_ أن ترسل الدعوة بالبريد المسجل أو باليد .

ج \_ اذا كان الاجتماع استثنائيا يجوز أن ترسل الدعوة برقيا ه

د \_ أن يحدد في الدعوة زمان ومكان الاجتماع •

المادة ٨٨ ــ يرأس الاجتماع الرئيس المختص حسب الحال أو نائبه في حالة غيابه أو أكبر الاعضاء سنا في حالة غيابهما ويشترك رئيس الاجتماع في التصويت على الاقتراحات ويدون السكرت ير أو مساعده أو من ينتدبه الرئيس في حالة غيابهما وقائع الحلسات •



# Spinice 13

# خدالمبذللينك مك إلملك للفاده نبذالمكاتمية

بمقتعنى المادة ( ١٤ ) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٥٩ ، وبناء على ١٠ قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١/٢٢ ، نأمر بوضع النظام الآتي :

# نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل

## رقم (٥) لسنة ١٩٦١

- المادة ١ يسمى هذا النظام ( نظام مؤسسة الاقراض الزراعي المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٦٢) لسنة ١٥٥، المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .
- المادة ٢ \_ تمدل المادة (١٠) من النظام الأصلي بحذف عبــارة (دون أن يكون له حق التصويت) التي وردت في الفقرة (ز) منها والاستعاضة عنها بعبارة : (وله من التصويت في القضايا المعروضة على المجاس)
- المادة ٣ ــ تعدل المحادة (١٧) من النظام الأصلي بشطب عبارة ( وفي هذه الحالات جميعاً تكون النفقات على صاحب المعاملة ) التي وردت في الفقرة ( ٨ ) منها والاستعاضة عنها بعبارة : ( على أن يتحمل المقترض أتعاب هيئة الكشف فقط بالمعدل الذي يقره مجلس الادارة ) .
- المادة ٤ \_ تعدل المادة ( ٢٤ ) من النظام الأصلي بشطب عبارة ( للمزارعين في الاماكن التي تشملها أعمال الجمعيات التعاونية ) الواردة في الفقرة ( ١ ) منها والاستعاضة عنها بعبارة : ( لاي عضو من الاعضاء المنتسبين للجمعيات التعاونية ) .

1971/1/17

## احتين بطسلال

رييس الورور. بهجت التلهوني	زير التربية والتعليم <b>ن الشنقيطي</b>			وزير الدا <b>قلاح المد</b> ا	زیر الحارجیة مومی تاصر	
وزير المالية هاشم الجيوسي	وزي <sub>ر</sub> الصحة جيل التوتونجي	لشؤون الاجتماعية ميرز ا	سلات وا <b>وصفي</b>	وزير المواص	وزير العدلية مد علي الجعيري	
وزير الدفاع ع <b>ا</b> كف الغايغ	وزير الاشغال العامة يعقوب معمو	الإقتصاد الوطني <b>فيق الحسيني</b>			وذير الزراعة والانشاء والتعم علي نصوح الطاهو	

المادة ٨٩ ـ لا يجوز أن يبحث في الاجتماع أي موضوع عدا المواضيع التي عينت في لا تحة الابتحاث التي المتملت عليها الدعوة للاجتماع الا بعد الانتهاء من آخر بحث من الابتحاث المدرجة في الدعوة ويشترط في ذلك :

أ \_ أن يكون الموضوع طارًا ولا يحتمل التأجيل •

ب \_ أن يوافق رئيس الاجتماع على بحث الموضوع أو المواضيع الجديدة •

- المادة .٩ ـ في حالة عدم وجود مجلس ادارة للاتحاد أو تمنع مجلس الادارة عن توجيه الدعوة لعقــد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية تقوم اللجنة مقامه .
- المادة ٩١ ـ اذا طرأ أي سبب يمنع اللجنة من القيام بأعمالها واختصاصها فيجوز بناء على طلب ربع أعضاء المجلس العام أن ينظر المجلس في حل اللجنة ويصدر قرار الحل بأغلبية ثلثي عدد أصوات أعضاء المجلس الحاضرين في اجتماع قانوني وفي هذه الحالة بحل الوزير محل اللجنة في كافة اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا القانون •
- المادة ٩٢ ــ تضع اللجنة بتنسيب الوزير وموافقة مجلس الوزراء جميع الانظمة واللوائح التي ترى لزوما لها لتنفيذ أحكام هذا القانون •
  - المادة ٩٣ ــ يضع مجلس الادارة بموافقة اللجنة جميع التعليمات الداخلية التي يرى لزوما لها
    - المادة ٩٤ ــ تحل جميع الاتحادات القائمة ويعاد تشكيلها على ضوء هذا القانون .
- المادة ٩٥ ــ تقوم اللجنة الحالية باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتشكيل الاتحادات وانتخاب مجالس ادارتها ودعوة المجلس العام لانتخاب لجنة جديدة وفق أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون ٠
- المادة ٩٦ ــ يعمل بأنظمة الاتحادات الحالية السارية المفعول الى أن تلغى أو تعدل بأنظمة أخرى حسب تص هذا القانون .
  - المادة ٩٧ ــ تلغى جميع القوانين والانظمة بالقدر الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون •
  - المادة ۹۸ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون كل ضمن اختصاصه بتنفيذ أحكام هذا القانون ٠ المادة ٩٨ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون كل ضمن اختصاصه بتنفيذ أحكام هذا القانون ٠

المحتين بطب لال

رئيس الوزراء	قاضي القضاة	وزير	وذير
ير الخارجية بالوكالة	ووزير التربية والتمليم ووز	الداخلية	الماليسة
بهجت التلهوني	محمد الامين الشنقيطي	<b>فلاح الدادحة</b>	<b>هاشم الجيوسي</b>
وزير الصحة	وزير الواصلات والشؤون الاجتماعية	وزير العدلية	وزير الدفاع
<b>جميل التوتونجي</b>	وصفي ميرزا	محمد علي الجعبري	( ••• )
وزير الاشتغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	الماء والعبير	وزير الزراعة والا
	<b>دفيق الحسيني</b>	الطاهر	علي لصوح

# خروالمبير للفلال منكر الملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى المادة ( ٢ ) من قانون اتفاقات البريد الدولية رقم ٣ لسنة ١٩٤١ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٢/١ ، نأمر بوضع النظام الآتي :

## نظام البريد والطرود البريدية المعدل رقم (٦) لسنة ١٩٦١

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام البريد والطرود البريدية المعدل لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع النظــــام رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظــــام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ \_ تعدل المادة (١١٠ مكررة) المضافة الى النظام الأصلي بموجب النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ بحذف كلمة ( اليهم ) الواردة في آخرها .

1971/1/1

## استين بطسلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة قاضي القضاة ووزير النربية والتعليم وزير الداخلية عمد الامين الشنقيطي بهجت التلهوني فلاح المدادحه وزير المالية وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الصحة وزير العدلية  $(\cdots)$ جيل التوتونجي عمد على الجعبوي وصني ميرزا وزير الاشغال العامة وزير الزراعة والانشاء والتعمير وزير الدفاع وزير الاقتصاد الوطني علي تصوح الطاعو ماكف الغايز يعلوب معبر

## قرار رقم «۱»

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٩ رقم ١٥٥٣٨/٢٣/١٠/١٤ اجتمع الديوان الحاص بتقسير القوانين لأجل تفسير المادة ٢٦ من نظام البعثات العلمية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٣٦ (١) المقابلة لها من نظام البعثات العلمية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وبيان ما إذا كانت الوظيفة الحكومية التي يتوجب على المبعوث ان يقبل بها تنفيذا للتعهد الذي ارتبط به ينبغي ان تكون من الوظائف المصنفة ام انه يتوجب عليه ان يقبل بالعمل الذي تعينه له الحكومة

وبعد الاملاع على كتاب وزير الاشغال العامة المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٤ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا : ١ - ان المادة ٢٦ من نظام البعثات العلمية رقم ١ لسنة ١٩٥٧ تنص على ما يلي : ( على المبعوث ان يقبل بالعمل الذي تعينه الوزارة الموقعة وأن يقبل بالراتب الشهري المقرر لمثل كفاءته في نظام الموظفين).

٢ \_ ان الفقرة الاولى من المادة ٣٦ من نظام البعثات العلمية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ تنص على ما يلي : ( على المبعوث اذا كان طالباً موفداً لغايات توظيفه في الحكومة ان يقبل بالعمل الذي تعينه له الحكومة في وظيفة ضمن اختصاصه وان يقبل بالدرجة او بالراتب الشهري المقرر لمثل كفاءته بموجب قوانين وانظمة الموظفين النافذة . . . الخ ) . ومن هذين النصين يتضح أن المشترع لا يلزم المبعوث بقبول العمل الذي تعينه له الحكومة الا أذا توافرت فيه الشروط

ا ... ان يكون العمل في وظيفة ضمن اختصاص المبعوث .

ب\_ ان تكون الوظيفة ذات راتب شهري .

جــ ان يكون الراتب في الحد المقرر لمثل كفاءة المبعوث في نظام الموظفين . ومن الرجوع الى نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ نجد أن المادة ٢٢ منه هي المادة الوحيدة التي حددت الروائب

التي تعطى لأصحاب المؤهلات الذين يعينون في وظيفة حكومية عن يحملون الشهادات العلمية المبينة فيها .

وحيث ان الرواتب المنصوص عليها في هذه المادة هيرواتب الدرجات التي تعطى لمن يشغلون احدى الوظائف المصنفة كما هو ظاهر من صريح النص ، اذ أن كافة بنود هذه المادة ذكرت بان الراتب الذي يعطى لحامل الشهادة هو راتب السنة الاولى او راتب السنة الثانية أو الثالثة أو الخامسة من أحدى الدرجات المذكورة في المادتين السادسة والسابعة من نفس النظام .

فان الوظيفة التي يعتبر المبعوث ملزماً بقبولها يجب ان تكون من الوظائف المصنفة.

هذا ما نقرره في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

**( غالف )** 

صدر في ۱۹۲۱/۱/۲۹

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عضو محكمة النميز عضو محكمة التميز علي مسهاد مومي الماكث الياس الخوري المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء مندوب ديوان الموظفين

شكري المهتدي

قرار المخالفة

أخالف رأي الأكثرية المحترمة للاسباب التالية :

أولًا: من المبادى، القانونية المسلم بها أن حقوق وواجبات الفريقين المتعاقدين تفسر على ضوء القوانين والأنظمة التي كانت سارية المفعول حين التعاقد .

ولهذا أرى أن نقاط الحلاف بهذه القضية يجب أن يبت بهـا على ضوء نظام البعثات العلمية لسنة ٩٥٧ وعلى ضوء نظام الموظفين لسنة ٩٤٩ ، وهما النظامان اللذان كانا ساريين حين ايفاد هذا المبعوث . وارى أن لا مجال لتطبيق احكام نظام الموظفين المدنيين لسنة ٩٥٨ ولا أحكام نظام البعثات العلمية لسنة ٩٦٠ على هذه القعنية ، لانهما لم يوضعا موضع

ومن الرجوع إلى المادة ( ٢٦ ) من نظام البعثات العلمية رقم ١ لسنة ١٥٧ يتبين انهـا تشترط على المبعوث أن يقبل التنفيذ إلا بعد ايفاد المعوث المذكور . بالعمل الذي تعينه له الجهة الموفدة وأن يقبل بالراتب المقرر لمثل كفاءته في نظام الموظفين ، ولم يرد في تلك المادة أي ذكر

وكذلك فان المبادة (٦) من نظام الموظفين لسنة ٩٤٩ ـ وهي العادة المقابلة للعادة (٢٣) من النظام الحالي - لم يرد فيها أي ذكر للدرجات التي يجب أن يعين فيهــا أصحاب المؤهلات المختلفة ، بل اقتصرت على ذكر الرواتب التي ترد فيها أي ذكر للدرجات التي يجب أن يعين فيهــا أصحاب المؤهلات المختلفة ،

ونمن هذين النصين الصرنيحين يتضح جلياً أن الواجبات المترتبة على الجهة الموفدة هي أن تؤمن للميموث عملاً ذا راتب معين ، دون ما حاجة إلى أن يكون ذلك العمل في وظيفة مصنفة . يؤيد ذلك ما ورد في المادة (١٥) المعدلة من نظام الموظفين لسنة ٩٤٩ التي تنص الفقرة الأخيرة منها على ما يلي : هأما الموظفون الذيون وارباب الحرف والصناعات فيجوز استخدامهم برواتب شهرية مقطوعة » . ( العدد ١٣٤٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٥٧/٩/١ ) .

ثانياً : ولو أردتا مجاراة الاكثرية المحترمة وسلمنا جدلاً بأن مثل هذه البعثة تنطبق عليها أحكام المادة ٣٦ من نظام

وظيفة مصنفة ، له الراتب الملائم. يلي :﴿ وَأَنْ يَقْبُلُ . » وبذلك تكون دة لارتياد أحد

۹۵۸ وهي المواد ، المشاريع أو ، فانما يدل على وظفين برواتب ، بموجب هـلـه ظفين المصنفين

بة بتعيين المبعوث بموجب عقد )

المرام المنا		
البعثات العلمية رقم (١٥) لسنة ٩٦٠ والمادة (٢٣) من نظام الموظفين المدنيين اسنة ٩٥٨ نجد أر		•
المبعوث بقبول العمل الذي تعينه له الجهة الموفدة إذا توفرت الشروط التألية :		
١ ـ إذا كان العمل داخلاً ضمن اختصاص المبعوث .		
٢ _ إذا كانت الوظيفة ذات راتب شهري .	( )	
٣ ـ إذا كان الراتب يقع ضمن الحد المقرر لمثل كفاءة المبعوث في نظام الموظفين .		
ويتضح من نص المادتين المذكورتين بأنه لس هنالك الزام للجهية المهفية بأن تبعير الرميزين		
وال العرام الوطيد الماريب على الجهة الموقدة هو أن تهيء للمبعوث عملاً بتناسب واختصاصه أن تدة. أه		
ويلا عظ أيضًا بأن نص المادة (٣٦) من نظام المثات البلمية رقم ١٥ إينة ٥٠٠ من ١٠	1 3	
بالشرجة أو الرائب الشهري المعرد لمثل هاءته » ولم يقل الشارع « وأن يقل إلى حة مال ا-	1.8	40 6
من السبت طلقه الدائر أم يعيل المبعوث في وظلفة مصلفة ويكون العال عام و الدار المارون و المارون و الم		)) ·
سريسين وسلم الله الله في المحرى الدرجات المصنفه أو أن تعبله برأت مقطري سال و عراب		
سان الري أن الا درية المحرّمة اغفلت ذكر المهاد ٢٩ ٢ ع من نظار إلى بازير إلى باريد و		
ي المسم ما الله الموطيق بعلود المسيون استوادل ( المهم من المسم مراه الله الله	511	ı y
المساوس الراس اصل مصليك وطبقه مصنفه أو غير مصافة وأدار الما الما الما الما الما الما الما ال		
1 10 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1		- <b>}</b>
		l li
لهذه الاسباب مجتمعة أجد نفسي مضطراً لمخالفة الاكثرية المحترمة ، ومن رأيي أن الحكومة غير ملزمة في وظيفة ذات درجة مصنفة (دي ع، دنه من الدئة وأن بالتحالية المارية المار		
		W <u>'</u>
شريطة أن تعطيه راتباً يتناسب ومؤهلاته العلمية وخبرته بمقتضى أخكام النظام .		
. 4	:	

أموال زكريا يوسف الطاهر لاطلاع العموم أن حقوق المذكور المبينة أدناه في الاموال غير المنقولة الموصوقة فيما علي ستطرح واستناداً إلى ما تقدم أرى أن الجهة الموفدة غير ملزمة بأن تعين المبعوث في وظيفة مصنفة لدى عودته من البعثة . . أن الشارع الزم وكيل ديوان الموظفين وقاعت المغتي امر دفاع رقم «٩» لسنة ١٩٦١ صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم 1 لنستة ١٩٣٩ الاستناد الى الصلاحة المعنولة الى في الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ آمر بتعديل أمر الدفساع رقم (٥) لسنة ١٩٣٩ آمر بتعديل أمر الدفساع رقم (٥) لسنة ١٩٣١ الصادر بتاريخ ١٩٢١/١/١٩ باضافة السيد صبحي النابلسي وكيل ديوان المحاسبة الى اللجنة المؤلفة من اجل بيع اموال المدعو ذكريا يوسف الطاهر.

ذكريا يوسف الطـــاهر

729

ذكريا يوسف الطاهر

زكريا يوسف الطاهر

701

107/8/17

3.

107/r/r 107/r/r 107/r0r

اليوم ارض بناء ارض ارض

السم الحوض السم الحي رقعه اللهيئة رقم ( ٣٣ ) حي اللويئة رقم (

رقم القطنة و ١٦٦ الما و ١٩٧١ الما و القطنع التالية من اراضي عد الما و ١٩٧١ الما و القطنع التالية من اراضي عد المواقع و ١٩٧١/ ١٩١١ العقار والقطنع التالية من اراضي عد القطنة و ١١٥١ الما و دونم المينس رقم تاريخ و ١١٥١ الماك و دونم المينس و المين علم الماك الماك و ١١٥١ الماك و دونم المينس و دونم ال

خنیفسة دقم (۳)

مــــيري

خنیفسة رقم ( ۳ )

Se Mich